كلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة
المجلة العلمية

محاور تطوير تدريس
علم الكلام بجامعة الأزهر

إعداد

أ.د/ خلف عبد الحكيم خلف حسين الفِرجَانِيّ

أستاذ العقيدة والفلسفة الإسلامية
بكلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة جامعة الأزهر

(**العدد الرابع**)

(الإصدار الأول)

١٤٤٥هـ / ٢٠٢٣م

(محاور تطوير علم الكلام بجامعة الأزهر)

اسم الباحث : خلف عبد الحكيم خلف حسين الفرجاني
أستاذ العقيدة والفلسفة الإسلامية
الجامعة : جامعة الأزهر – كلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة
الدولة : جمهورية مصر العربية .
الإيميل : Kalefabdelhakeem.١٩@azhar.edu.eg

الملخص :

ومن المعلوم أن تراثنا الإسلامى والعربى زاخر بالعطاء فى شتى العلوم والمعارف، ومن أهم العلوم التراثية علم أصول الدين – الذي اشتهر بعلم الكلام– حيث يعنى بدراسه العقائد الإسلامية، ومن أهم أهدافه: الاجتهاد فى الاستدلال عليها، والعمل على الدفاع عنها برد مزاعم الملحدين عنها، وهو أيضاً من أوفرها حظاً للهجوم عليه وهنا سأحاول الرد على منتقديه بطرح محاولة لتجديد تدريسة، وتدور فكرة البحث حول خمسة محاور يعتبر كل واحد منها مجالاً للتجديد والتطوير، المحور الأول يدور حول التجديد فى الأدلة، بأن نحافظ على الأدلة التراثية ونحاول تقديمها بأسلوب جديد فنشرحها ونصع لها أصولاً وقواعد، ثم نعمل على الجمع بينها وبين الأدلة العلمية الحديثة، وأما المحور الثانى: التجديد فى المنهج وطريقة العرض. ميكون بمنهج بعيد عن التعصب والجدل العقيم ، وأما التجديد فى طريقة عرض فيكون بحاولة الابتعاد عن المسائل البعيدة عن الواقع التى لم تعد من تخصص المتكلمين، والتركيز على المسائل المتصلة بالواقع المعايش، ولابد من تقسم المسائل إلى أصول وفروع، وضرورة التمييز بينهما، وفى عرض المسائل أيضاً لابد من تسير اللغة التى تكتب بها فيجب أن تكون بعيدةً عن الألفاظ الغريبة والأساليب المجازية والكنائية، ولابد فى العرض من

تحديد معانى المصطلحات بدقة لنكون فى أمن من الخطأ والمغالطات، وكذا لابد فى عرض المسألة من تحرير محل النزاع فى المسائل العقدية، ثم يأتى المحور الثالث متناولاً ضرورة العناية بدفع الشبهات، والأمور التى لابد من التحلى بها، والتعاون مع الأقسام العلمية التى تساعد فى معرفة الشبهات وتعين على دفعها، وقد تناول المحور الرابع: ضرورة التخصص العلمى الدقيق، بأن يتخصص الطالب فى دراسة العقيدة والفلسفة منذ اليوم الأول فى دراستة الجامعية، وتخفيف المواد الخارجة عن التخصص الدقيق، وإنشاء قسم خاص بعلم الكلام فى الدراسات العليا، وكان آخرها المحور الخامس: تناولت فيه الإشارة إلى ضرورة تطوير العملية التعليمية كلياً بأركانها الثلاثة المقرر الدراسى والكتاب وللطالب المتلقى للمقرر، والعمل على الأرتقاء بالمعلم لأنه الأداة التى يتم بها إيصال المقرر للطالب فهو حلقة الوصل بين المادة العلمية والمتلقى. وهذا يحتاج الى خطط قصيرة وخطط طويلة المدة، وتكون البداية من المراحل الدراسية الأولى، ثم انتهيت الى إشارة موجزة لشروط التجديد. والحمد لله رب العالمين.

الكلمات المفتاحية: محاور– تجديد – تطوير – تدريس – جامعة الأزهر – علم الكلام – أصول الدين .

Summary

It is well known that our Islamic and Arab heritage is abundant in various sciences and knowledge. One of the most important heritage sciences is the science of the origins of religion - renowned for the science of speech - where it is concerned with the study of Islamic doctrines. One of its main objectives is: Diligence in inferring them and acting to defend them by responding to atheists' allegations about them; And here I will try to respond to his critics by putting forward an attempt to renew his teaching. And the idea of research revolves around five axes, each of which is regarded as an area of renewal and development, The first axis is about the renewal of evidence, that we preserve the heritage evidence and try to present it in a new way so that we explain it and create assets and rules. Then we work to combine them with modern scientific evidence, and the second axis: innovation in curriculum and presentation. Mekon's approach is far from intransigent intolerance and controversy, and the renewal of the presentation is an attempt to move away from matters that are no longer the subject of speakers' specialization. Focus on issues related to living realities, and issues must be divided into assets and

branches, And the need to distinguish between them, and also in the presentation of issues, the language in which they are written must proceed, it must be free from alien words and metaphorical and laudatory methods. In the presentation, the meaning of the cladding must be precisely defined in order to be safe from error and errors. And in presenting the issue it is necessary to liberalize the place of contention in contractual matters, Then the third axis comes up with the need to take care of pushing suspicions, and what needs to be done. Cooperation with scientific departments that help in the knowledge of suspicions and need to be pushed. The need for careful scientific specialization by specializing in the study of doctrine and philosophy from the first day of undergraduate studies, relaxing subjects outside of careful specialization, and establishing a department of speech science in postgraduate studies, the latest of which is the fifth axis: Referring to the need to develop the educational process fully through the three pillars of the course, the book and the student receiving the course, and working to upgrade the teacher because it is the instrument by which the course is communicated to the student, it is the link between the scientific material and the recipient. This requires short plans

and long-term plans, beginning at the early stages of school, and then concluding with a brief reference to the renewal requirements. Thank God God.

Keywords: Interlocutor - Renewal - Development - Teaching - Al-Azhar University - Speech Science - Origins of Religion - Farjani - Khalaf - Abdul Hakim - Hussein.

Prof. Dr. Khalaf Abdul Hakim Al-Farjani

المقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، الحمد لله على نعمة الإسلام وكفى بها نعمة، وأشهد ألّا إله إلا الله وحدَه لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً(ﷺ).عبدُه ورسولُه، اللهم صَلِّ عليه وعلى آله وصحبه وبارِك وسلم، صلاةً ترضيه وترضى بها عنّا، وعلى سائر التابعين بإحسان الى يوم الدين.

وبعد،،،

فإن مِنْ أهم ما تمتلكه أمتُنا الإسلامية هو تراثها الزاخر الممتد عبر القرون وما فيه من عطاء فكرى أبهر الدنيا وعلَّم العَالَم، وأسهَم فى نهضةِ الحضارةِ العالميّةِ، ومن سنة الله تعالى أن جعل الأيام دول والأزمان تتعاقب بكل ما فيها من خصائص ومميزات ومتغيرات، ومن أهم ما يميز واقعنا المعاصر أن الثقافة الإنسانية والمعارف البشرية اتسمت بالانفجار المعرفى الهائل، وتبعاً لذلك أخذت الأصوات تهتف بضرورة التخصص العلمى الدقيق.

ومن المعلوم أن تراثنا الإسلامى والعربى زاخر بالعطاء فى شتى العلوم والمعارف، ومن هذه العلوم التراثية علم أصول الدين – الذي اشتهر بعلم الكلام– وهو من أهم العلوم الإسلامية، حيث يعنى بدراسه العقائد الإسلامية، ومن أهم أهدافه الاجتهاد فى الاستدلال عليها والعمل على الدفاع عنها برد مزاعم الملحدين عن العقائد الاسلامية، وهو أيضاً من أوفرها حظاً للهجوم عليه من المعاندين، حتى هوجم من بعض المثقفين المسلمين الذين انطلى عليهم نداءات غير المخلصين فانخدعوا بها، وتابعوا الهجوم عليه؛ لغفلتهم عن منزلته العالية وهدفه السامى، وعن هدفهم الخفى الرامى الى تقويض تراثنا العربى والإسلامى شيئاً

فشيئاً، تمهيداً للهجوم على أصول الدين والتشكيك فيها والعمل على هدمها بعد هدم العلم المدافع عنها.

والرسالة الاسلامية بكل ما اشتملت عليه صالحةٌ لكل زمان ومكان، وإنما يأتيها ما يأتيها من هجوم أعدائها بسبب سوء الفهم والتطبيق من جهة بعض أتباعها، وهى رسالة تتمتع بقدر كبير من المرونة واليسر وإمكانية الفهم القويم القائم على مراعاة الأحوال والمقامات المختلفة، ولكنها تحتاج لحسن الفهم ودقة الانتقاء، فقد قال النبى(ﷺ): (إمّا أنت مُحَدِّثاً قوماً حديثاً لا تدركة عقولُهم إلَّا كان لبعضهم فِتنَةً)، فأشار النبى(ﷺ)الى ضرورة الانتقاء والاختيار الجيد لما سيقوله المرءُ بما يناسب أحوال السامعين، ولو كان هذا الحديث صحيحاً، حتى لا يؤدى ذلك الكلام – غير المناسب للواقع– الى الفتنة أو الرفض لما يقال كلياً رغم صحته، فيجب التنبه الى قوله(ﷺ): تدركة عقولهم، وقوله(ﷺ): لبعضهم، وعليه فقد يكون عدم تَعَقُّلِ الشئِ سبباً لرفض البعض لكل ما يلقى اليه، ونقل عن سيدنا الإمام علِيّ –كرم الله وجهه– كما ذكرة البخارى فى باب من خَصَّ بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا– قوله: (حَدِّثوا الناسَ بما يعرِفون؛ أتُحِبون أنْ يُكَذَّبَ اللهُ ورسولُه).

وبالجملة: فيجب مراعاة المقامات بما فيها من اختلاف: الأزمان، والأشخاص، والأحوال؛ ليُعقَلَ الكلامُ– ولذا قال علماء البلاغة: لكل مقام مقال–

فهذا الحديث النبوى الشريف يعطينا منهجاً قويماً فى عملية الانتقاء من التراث بما يناسب الواقع المعاصرة، دون التنكر للتراث، والافتتان بالجديد، بل نحتاج فقط لذكاء وفطنة فى التعامل مع تراثنا، والانتخاب منه بما يخدم واقعنا المعاصر، وسأجتهد فى هذه المحاولة أن أتحرك فى هذا الإطار، وسنتناول فى هذه

المحاولة خمسة محاور كبرى تدور عليها عملية التطوير –من وجهة نظرى– هى:

١– **المحور الأول:** التجديد فى الأدلة.

٢– **المحور الثانى:** التجديد فى المنهج وطريقة العرض.

٣– **المحور الثالث:** العناية بدفع الشبهات.

٤– **المحور الرابع:** ضرورة التخصص العلمى الدقيق.

٥–**المحور الخامس**: ضرورة تطوير العملية التعليمية.

فالمحور الأول المتعلق بالتجديد فى الأدلة: **تناولت فيه أمرين هما**:

*** الأمر الأول**: **ضرورة الحفاظ على الأدلة التراثية القديمة**.

*** الأمر الثاني**: **ضرورة الاستعانة بالأدلة العلمية الحديثة بضوابطها وشروطها**.

أما المحور الثانى المتعلق بالتجديد فى المنهج، وطريقة العرض فقد قسمته إلى أربعة عناصر:

- **العنصر الأول:** التجديد فى (منهج العرض).
- **العنصر الثاني:** التجديد فى (طريقة عرض المسائل).
- **العنصر الثالث:** التجديد فيما يتصل بتجديد(العرض اللغوي) من جهة: المعجم، والنحو، والبلاغة.
- **العنصر الرابع:** التجديد فيما يتعلق بضرورة (تحديد المصطلحات الكلامية)

وقد تناولت فى العنصر الأول المتعلق (بمنهج العرض) ضرورة البعد عن التعصب للفرق والمذاهب والأفراد.

أما العنصر الثانى المتعلق (بطريقة العرض) ونظراً لأهميته فقد قسمته إلى خمسة إجراءات هى:

١. **الإجراء الأول**: عدم الاستغراق فى المسائل البعيدة عن الواقع والاهتمام بما يتصل بالواقع.
٢. **الإجراء الثانى**: العمل على ربط مسائل العقيدة بالواقع المعاصر.
٣. **الإجراء الثالث**: تقسيم المسائل الى: أصول وفروع.
٤. **الإجراء الرابع**: تحديد وتجريد المسائل الخلافية.
٥. الإجراء الخامس: تحرير محل النزاع فى المسائل الكلامية.

وأما العنصر الثالث المتعلق (بالعرض اللغوى) فكان يتصل باللغة من ثلاث جهات هى: المعجم باستعمال الألفاظ القريبة، وبالقواعد النحو، وبالصياغة البلاغة.

ثم جاء العنصر الرابع الذى تناولت فيه ضرورة العمل على (تحرير وتحديد المصطلحات بدقة).

وأما المحور الثالث المخصص للعناية بدفع الشبهات: فتناولت فيه ضرورة العناية بدفع شبهات الخصوم، والأمور التى يجب مراعاتها، وأشرت فى آخره إلى ضرورة التعاون بين الأقسام العلمية المَعْنِيَّة على ذلك.

وأما ما يتعلق بالمحور الرابع الذى جعلته فى الحديث عن ضرورة التَخَصُّص الدقيق: فقد تناولت فيه ضرورة التخصص الدقيق للعقيدة منذ اليوم الأول فى الدراسة الجامعية، وعدم تأخيره الى الفرقة الثالثة كما هو الآن، وطرحت التصور المبدئى للمقررات الدراسية، وقارنت بين الوضع الكائن الآن والمأمول المقترح، ومميزاته، ومُعَوِّقاته.

وثم كان أخرها المحور الخامس الذى جاء للحديث عن ضرورة تطوير العملية التعليمية: فأشرت فيه الى ضرورة النهوض بالعملية التعليمية كلياً، بعناصرها الثلاثة: المقرر الدراسى، والدارس، والمدرس بإيجاز، وهذا المحور قد يبدو من الصعوبة بمكان، ويحتاج لتضافر جهات متعددة، مختلفة، ولا شك فى أنه يحتاج إلى خطط طويلة المدى إلى جانب الخطط القصيرة، ثم جاء فى النهاية فهرس الموضوعات.

وآخرُ ما أختِمُ به القسم الوارد فى قَولُ اللهِ تَعَالى: لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ".(الأعراف/١٤٩)

والحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، أحمَدُه تعالى حمداً يُوافِى نِعَمَه، ويُدَافِع نِقَمَه، ويكَافئُ مزيدَه، والصَلاةُ والسلامُ على سَيدِّنا محمد الفَاتِحِ لِمَا أُغلِق، والخَاتَمِ لما سبَق، نَاصرِ الحَقِّ بالحَق، والهَادِى الى صِرَاطِ اللهِ المُستَقيمِ حقَّ قدْرِه ومقدَارِه العظيم، وعلى آلِهِ، وصَحبِهِ، والتابعين بإحسَانٍ الى يوم الدين.

الأستاذ الدكتور/ خلف عبد الحكيم خلف حسين الفِرجَانِيّ
أستاذ العقيدة والفلسفة الإسلامية
بكلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة جامعة الأزهر

التمهيد

لما كان هذا المقترح يمثل نظرة مستقبلية ورؤية فردية نطرحها كمحاولة للنهوض بتطوير تدريس علم الكلام كأحد مقررات العقيدة والفلسفة الإسلامية بجامعة الأزهر، وأول ما أبدأ به هنا بعض التنبيهات: التى لابد منها: أهمها: أن هذه محاولة فَرْدِيَّة -أتقدم بها للقارئ- لتطوير تدريس مقررات علم أصول الدين بجامعة الأزهر خاصة، لذلك فهى تنطلق من عدة مبادئ أومن بها وأنبه عليها:

أولاً: أشير أن علم الكلام غير الكلام فليس هو العقائد، وإنما هو وسيلة وسلاح لنصرة العقائد الإيمانية، وعليه فلا يمكن أن يعترض أحد على تلك المحاولات بأن العقائد لا تقبل التطوير أو التجديد، فحديثنا هنا عن تجديد وتطوير العلم الذى يختص بالبحث فى نصرة العقائد الإيمانية؛ بإقامة الأدلة على إثباتها، ودفع الشبهات عنها، كما عرفه بعض المتكلمين، وهو أحد الأسماء المتعددة التى اشتهر بها هذا العلم، وأظننى غنى عن الحديث عن تلك المقدمات؛ فلا حاجة للإطناب بذكرها هنا.

ثانياً: أشي إلى أنها: محاولة فردية فهذا يعنى أنها تعكس فهمى الخاص، ولذا فإنها قد تكون عُرضة للجذب والشد، والقبول والرفض، ولا حرج فى ذلك؛ فتلك هي سمة العلم: التَعَقُّب، والاستدراك، التكميل، والإصلاح؛ لتنتظم الجزئياتُ، وتكتمل الرؤءا؛ فتنضج العلوم.

ثالثاً: أننى انطلق فيها من رؤية ذاتية من خلال ما عايشته عدة سنوات مَعْنِيّاً ومهتماً ببحث وتدريس علم الكلام -بما يقرب من ربع قرن من الزمان- مما يشير الى أنها ستكون أشبه بدراسة ميدانية؛ لمحاولة التطوير المقترحة، بخلاف بعض المحاولات التى قد تقع من بعض المفكرين والباحثين الذين لم يعايشوا تدريس هذا العلم عن قرب، أو التى تعتمد على الكتابة الفكرية أو الكلام

فقط، حيث يوجد فيما يتعلق بالتجديد كتابات كثيرة جداً، وأقوالٌ وهى كثيرة لكنها دون الكتابة كثرةً، ونادراً ما نجد أفعالاً وإجراءات عملية للتجديد والتطوير.

رابعاً: أننى قيدت تلكم المحاولة فى العنوان بقيد جامعة الأزهر من أنها تتضمن كثيراً من الأمور العامة التى تشمل الأزهر وغيره مطلقاً، ولكن لمّا كان يمكننا أن نقصر دراسة علم الكلام على جامعة الأزهر قصراً إضافياً، مع العلم بوجوده فى أقسام الفلسفة بالجامعات الأخرى، لكنه لا يعتبر ذلك شيئاً عند المقارنة بينهما، وسبب ذلك: خصوصيةَ دراسة علم الكلام، وتميزه بجامعة الأزهر عن غيرها، بمعنى: أن دراسة علم الكلام فيها تتسم بسمة خاصة لا تشاركها فيه أيُّ جامعة أو مؤسسة علمية أخري، فهى تُخَصِّصُ مقرراتٍ دراسيةً للعقائد، وعدد ساعات كثيرة، تصل إلى ثلاث ساعات أسبوعياً ممتدة طول العام، أى ما يعادل ست ساعات أسبوعياً لمادة فَصلِيَّة، ولا يتداخل معه في ساعاته أىُّ جزء من مقررٍ آخر غيره من المقررات الأخرى، وهذا لا تجده فى غير جامعة الأزهر؛ لذا استحقت القصر والتخصيص، لما لها من سبق وريادة فى العناية بتدريس العقائد والتوحيد، ولكون علم الكلام يُدَرَس فى جامعة الأزهر بخطة ومقررات لا يوجد نظير لها فى الجامعات المصرية، فغاية ما يكون فى الأقسام العلمية المَعنيّة بدراسة الفلسفة الإسلامية، أن يدرس مقرر علم الكلام كنصف مقرر فى الفصل الدراسى –كما يحدث فى كليات الآداب ودار العلوم– فى الجامعات المصرية، وغلباً ما يكون بواقع ساعتين فى الأسبوع كمادة فصلية منتهية، بحيث لو قدَّرْنا المادة ممتدة لعادلت ساعة فى الأسبوع فقط، والبون شاسع بين هذا الكم الضئيل، وبين الكم الكبير الذى يدرس فى جامعة الأزهر حيث يخصص له مقرر دراسى تحت اسم التوحيد أو العقيدة فى كل سنة دراسية من السنوات الأربع بواقع ساعتين فى الأسبوع –كمادة ممتدَّة– أو ثلاث ساعات فى الأسبوع –كمادة

ممتدة- لفرق التخصص فى قسم العقيدة والفلسفة، بينما يكون بواقع أربع ساعات فى الأسبوع كمادة فصلية منتهية – من المواد المُكمِّلة لغير فرق التخصص- وذلك يعادل ساعتين فى الممتد طول العام هذا ما يحدث للطلاب غير المتخصصين، ولعلك تدرك الآن أن المقارنة بين ساعة واحدة فى الأسبوع فى فصل دراسى واحد –كما هو الحال فى غير جامعة الأزهر- وبين أربع ساعات كحد أدنى، أو ست ساعات للتخصص –بجامعة الأزهر- توضح الفرق الهائل بين الدراستين–وهذا كله على افتراض المقارنة فى فصل دراسى واحد- فكيف إذا كانت جامعة الأزهر تُدرِّس هذا الكم الكثير من الساعات فى أربع سنوات؛ لذا كانت جامعة الأزهر هى أهم مؤسسة علمية يوجه إليها النداء بإنشاء قسم علمى خاص يهتم بالبحث فى علم الكلام والفرق.

خامساً: أننى أدَّعِى خصوصيةَ هذه المحاولة وأعنى بذلك: أنّ هذه المحاولة ليست من قبيل المحاولات التى شاعت على الساحة الثقافية فى السنوات الأخيرة مما أُطلِق عليه: علم الكلام الجديد وأحياناً يُعبِّر البعضُ عنه بعلم أصول الدين الجديد[1] ولا تهدف اليه بهذه المعالجة عندهم، فالبون شاسع، فهذه المحاولة التى بين يديك بعيدة كل البعد عن المهاترات التى دارت حول بعض تلك المحاولات، ولذا قيدتُها بقيد جامعة الأزهر للإشارة الى كونها خاصة بذلك المقرر داخل أروقتها، ولمن ارتضاها أن يأخذ منها ما يشاء، وإلا فليتركها وما ندبت نفسها له.

سادساً: أنبه الى: أننى لا أقترح هنا طرح علم كلام جديد، بل أحاول أن أُطور القديم مقدراً له معتداً به؛ ذلك العلم العريق الشامخ الصامد على مر العصور

(١) كما استخدمه د/ حسن حنفي فى سلسلته: من العقيدة إلى الثورة ١: ٧٤.

يؤدى مهمته الجليلة ويقاوم الأعداء كالطود الراسخ، والجبل الأشم، كأن الشاعر يعنيه بقوله:

وقُورٍ على ظَهْرِ الفَلَاةِ كَأَنّه ∴ طوالَ اللياَلِى مُطْرِقٌ فِى العَوَاقِبِ

فأنا إنما أنطلق بما يعنية التجديد الحقيقى الموضوعى، دون تبديد للتراث القديم ولا أزدراء، ولا أتحامل عليه، بل هى محاولة للتطوير القديم مع تقديره واحترامه. متَمَثِلاً بقول الشاعر:

تُرَى هَلْ يَرجِعُ المَاضِى فإنِّى ∴ أَذُوبُ لذَلِك المَاضِى حَنِيناً

مع الإيمان الكامل بضرورة تلاقح الأفكار قديمها وجديدها، فلست رافضاً للجديد، وإنما أحاول التجديد، بأن نأخذ الفكرة الجديدة، التى تكمل القديم وتنهض به، ولو جاءت غير العرب أو المسلمين، فتلتقى بالفكرة الإسلامية الأصيلة فى بوتقة العقلية العربية الإسلامية الأصيلة، وتنصهر معها؛ لينتج منهما فكرةٌ جديدةٌ تواكب العصر، ولا تتنكر للتراث الماضى، لكن مع التحذير من الافتتان بالأفكار المستوردة كما هى دون إخضاعها للأسس والمعايير الإسلامية، فلكل عصر، أو مجتمع، بل لكل حال ما يناسبه ويصلح له دون غيره بل يتغير الأمر بتغير الأحوال ولو كان المجتمع والعصر واحداً، والأمر فى الأفكار عند اختلاف الدين أشد وأقوى.

سابعاً: أشير إلى: أن ما يعرف حديثاً بتجديد علم الكلام أو علم الكلام الجديد يمثل ضجَّة كبرى، حيث شهدت الساحةُ مؤلفاتٍ متعددةً، قد تحتاجُ الى عدَّة سنوات؛ للإحاطة بها وبدراستها وفهم مغازيها ومراميها، ثم تقويمها والحكم عليها، ومرجعُ ذلك الى: كثرة المحاولات فى البلاد الإسلامية عربية وغيرها، وإلى تعدد الأبحاث فى كل بلد من تلك البلاد، وإلى طول المدة الزمنية الممتدة حول هذا الموضوع، وقد شهدت بعضُ المحاولات مما يعرف بعلم الكلام الجديد

جدلاً واسعاً، ودار حولها خلاف طويل بين القبول والرفض، وبعضها يأخذ أفكار الفلاسفة الغربيين ويحاول تطبيقها غافلاً عن وجوب مراعاة أختلاف الدين والعصر والمصر.

ثامناً: أننى لا أقول برفض ما يسمى بعلم الكلام الجديد، ولكننى أعترف به فقد أصبح واقعاً مفروضاً، ولكننى أقول: بأنه علم أخر جديد غير علم الكلام الإسلامى، فهما علمان متغايران، وقد قال بعض الباحثين فيه: أن ما يدرس فى الغرب على أنه فلسفة الأديان هو بعينه ما يطلق البعض هنا: علم الكلام الجديد، وعليه فهو نقل وتعريب لعلم فلسفة الأديان الغربى، وكان الأوْلَى بهم أن يسموا الأشياء بمسمياتها، فلمُ الكلام الجديد خليطٌ من عدة علوم متعددة أبرزها: علم فلسفة الدين، وعلم مقارنة الأديان، وعلم الاجتماع الدينى، وبعض مباحث الفلسفة اللاهوتية الغربى[1]، وعلم النفس الدينى، وعلم تاريخ الأديان...، وموجز القول فيه: أن بعض المشتغلين بعلم الكلام الجديد يري: أنّ أحد أسباب إخفاق الإصلاح الإسلامي تتمثل فى أنه لم يبدأ بالأساس -أي بالعقائد وعلم الكلام- وعلم الكلام الجديد يُقابَل مع علم الكلام القديم في المنهج والرؤية، يقول المفكر العراقي عبد الجبار الرفاعى: "إن علم الكلام الجديد يبحث في شرح وبيان وتحليل المعتقدات، والكشف عن بواعث الحاجة للدين، ومختلف الآثار العملية لتمثلاته وتحولاته في حياة الفرد والجماعة، ...[وقد كانت الريادة فيه ترجع الى] المفكر الهندي شبلي النعماني (١٨٥٧-١٩١٤) في كتابه: علم الكلام الجديد حيث تناول شبلي النعماني فيه موضوعات جديدة مثل: الدين والعلوم الحديثة، حقوق الإنسان،

(١) على رأى الاتجاه الذي يفرِّق بين اللاهوت: الذي يختص بالاديان التوحيدية -أوالسماوية- وفلسفة الدين وهى: عامة فى كل الديانات والنحل. والبعض يرى أن فلسفة الدين شكل متطور عن اللاهوت.

مسألة الانتحار، حقوق المرأة، الإرث، والحقوق العامة للشعب، بموازاة المباحث القديمة مثل: وجود الله، النبوة، المعاد، والتأويل وحَمَلَ عنوانُ الكتاب المذكور أول استخدام لمصطلح علم الكلام الجديد، إلا أن إرهاصات التأسيس تعود إلى المفكر الهندي أحمد خان (١٨١٧-١٨٩٨)، تلقفت ثلةٌ من المجددين في إيران الإسهامات الهندية، وبنوا عليها، ومنهم: مرتضى مطهري، وعلي شريعتي، وعبد الكريم سروش، ومحمد مجتهد شبستري، مع وجود خلاف حول مدى إسهام كل منهم.

أما في العالم العربي: فظهرت إرهاصات محدودة، أهمها تجديد الشيخ أمين الخولي في مناهج دراسة النص القرآني، وإسهامات حسن حنفي في مؤلفاته عن التراث والتجديد، وهذه الإسهامات يعود الفضل في جمعها، وشرحها، وتقديمها للقراء العرب إلى د/عبد الجبار الرفاعي، من خلال مجلة قضايا إسلامية معاصرة، والكتب التي ألّفها والتي أثْرت البحث في العلم الجديد"[(١)]، إذن فهما -أى علم الكلام الإسلامى، وعلم الكلام الجديد- علمان متمايزان، ومجلة: قضايا إسلامية معاصرة تصدر فى العراق بالتعاون مع مجلة الحكومة الصادرة عن مجلس الخبراء بإيران، وصدر أول عدد منها ١٩٩٧م، وقد خصصت هذه المجلة أحد عشر عدداً منها للأبحاث المتصلة بتجديد علم الكلام، منها تسعة أعداد متتالية من عدد (١٤) سنة ٢٠٠٢م الى عدد (٢٢) ٢٠٠٣م ثم عادت لذلك فى سنة ١٠١٨م فخصصت عددين (٧٠، ٦٩) ويرأس تحريرها المفكر العراقي د/عبد الجبار الرفاعي مؤسس ومدير مركز دراسات فلسفة الدين في بغداد. وقد تضمن العدد (١٤) خمسة أبحاث، وحوارين وندوة عن تجديد الكلام وهذا يدلك على الكم الهائل

(١) علم الكلام الجديد لحامد فتحى نشر فى الأحد ١ من مارس ٢٠٢٠م على شبكة المعلومات الانترنت.

الذى نشرته فى هذا السياق، وعلم الكلام الجديد غير علم الكلام الإسلامى والمحاولات الصادقة التى تعمل على تجديد.

وفى مصرنا الحبيبة: جرت محاولات متعددة، وقد تباين الحكم على بعضها بين القبول والرفض، وجرت عدة مؤتمرات علمية، ونوقشت عدةُ رسائل جامعية فى تجديد علم الكلام مع التنبيه على أن الدراسات المصرية تتسم بالبعد عن الشطط والغلو إلا ما شذ منها...، بل يرى د/ حسين مروة، د/ يمنى الخولى: أن علم الكلام كان هو المُمَهِد للنشأة الفلسفة الإسلامية، وليست الترجمة فقط، كما هو شائع عند الباحثين، وعلى المستوى الأكاديمى أقامت كلية أصول الدين بالقاهرة بالاشتراك مع الجمعية الفلسفية المصرية مؤتمراً بعنوان: تجديد علم الكلام سنة ١٩٩١م، وكذا نجد مؤتمر كلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٤م بعنوان: العلوم الإسلامية بين التجديد التقليد.

وملخص القول فى علم الكلام الجديد: أنه عند محاولات تجديد علم الكلام قد وقع خلط بين عدة مسائل تتعلق بعدة علوم هى: علم الكلام، وفلسفة الدين، والملل والنحل، ومقارنة الأديان، علم الاجتماع الدينى، وبعض المباحث الفلسفية اللاهوتية الغربية أو بتعبير آخر: إن ما يقدمة البعضُ عندنا على أنه: علم كلام جديد هو بعينه ما يدرس فى الغرب تحت اسم: فلسفة الدين، ولكن علم الكلام الإسلامى متمايزٌ عنهما ومختلف تماماً، وكذا الفرق بين الفكر الإسلامى والغربى واضح؛ فعلم الكلام الإسلامى نشأ ليستدل على عالم الغيب بعالم الشهادة الكائن فى الأنفس والآفاق، أمّا فكر الغرب فقد وقف عند العالم المادى مقيداً معصوباً؛ فأهمل الجانب الرُوحِي؛ فعَانَى من ذلك الوَيْلَات، وهم فى ثورتهم يتنكرون للقديم، ويحتقرونه ويهدفون لنقضه، واستبداله بالجديد، وتتسم الثورة بالشِدَّة والحِدَّة فى نقد القديم، والافتتان بالجديد، بخلافنا نحن فهدفنا: إِعْمَال العقل فى القديم بهدف

تجديده وتطويره، "فالعقل الصريح عندنا لا يعارض النقل الصحيح، بل يعارض الجنون، والنص عندنا لا يخرق العقل، بل يخرق العادة، والعقل حاكم بذلك الخرق والإعجاز، وبالعقل نفهم مقتضياتِ النص وأحوالَه؛ فمعرفة صدق الرسول(ﷺ) متوقف على وجود الله تعالى، ثم يَقْبَلُ العقلُ كلَ ما جاء به الرسول(ﷺ)، وذلك مما يقضى به العقل"(١)، ولا يصادمه، فللنقل قدسيته، وللعقل قيمته العالية، التى منحها له الشرع، فهما متكاملان متعاضدان، وقد أشار بعض علماء المسلمين إلى التكامل بينهما: كالحارث المحاسبى(٢٤٣هـ)، الغزالى(٥٠٥هـ)، وابن رشد(٥٩٥هـ)، فليس المراد أن نصنع مع تراثنا الإسلامى ما صنعة الغرب مع سلطة الكنيسة واللاهوت المسيحى.

والخلاصة: أن هذه المحاولة التى بين يديك: تنطلق من تقدير علم الكلام التراثى واحترامه، والاعتراف بما كان له من فضل ممتد عبر هذه العصور التاريخية على العقيدة الإسلامية، وصاحبها يَعِى جيداً: الفرق بين طابع ودوافع الثورة الثقافية الغربية، ورغبتهم فى هدم القديم، وبين محاولات التجديد الإسلامى القويم، التى هدفها العمل على البقاء، واستمرار العطاء، وتطوير القديم ليوصل العطاء. فالفرق بينهما كالفرق الكبير بين الجعر بعصرنة الدين وبين النداء بتديين العصر. وهنا نبدأ فى المقصد الأصلي، وسنسير فى محاولة التطوير هذه وفق عدّة محاور نرى أنها مناط التجديد والتطوير فى طرح ومعالجة علم الكلام الإسلامى –بعون الله تعالى وتوفيقه.

(١) مستفاد من حوار مع د/ محمد عمارة – منشور بمجلة قضايا إسلامية معاصرة عدد ١٦/ص ٢٠، وقد أشار لذلك بعض المتكلمين القدماء والمحدثين الذين لم يجعلوا المعجزة هى الطريق الوحيد لإثبات النبوة.

المحاور الخمسة للتجديد والتطوير

١ – **المحور الأول: التجديد فى الأدلة.**

٢ – **المحور الثانى: التجديد فى المنهج وطريقة العرض.**

٣ – **المحور الثالث: العناية بدفع الشبهات.**

٤ – **المحور الرابع: ضرورة التخصص العلمى الدقيق.**

٥ – **المحور الخامس: ضرورة التطوير العملية التعليمية.**

المحور الأول

فى الحديث عن التجديد فى الأدلة الكلامية

التجديد فى مجال الأدلة يتضمن أمرين يجب الانطلاق منهما:

- **الأمر الأول:** الحفاظ على الأدلة التراثية القديمة.
- **الأمر الثاني:** الاستعانة بالأدلة العلمية الحديثة بضوابطها وشروطها.

الأمر الأول: الحفاظ على الأدلة التراثية القديمة يتمثل ذلك فى شرح وتوضيح منظومة الأدلة التقليدية التراثية الأصيلة، والتمييز بين اليقينى والظنى منها، والعمل على شرحها، وتعريف الدارسين بها، وبيان أنواعها، ووجه الحاجة الى الحديث عن الأدلة هو: محاولة ردِّ الثقةِ بالمنهج الكلامى الذى تزلزل كنتيجة غير مباشرة للتَعَصُّب الذى دفع بعض طوائف المتكلمين لتكفير بعضهم بعضاً بسبب التعصب لبعض المذاهب أو الفرق أو الأشخاص، فأدّى ذلك الى فَقْد المُتلَقّى الثقةَ فى أدلتهم وأقوالهم، واتهموا أدلتَهم بأنها ظنيَّةً لا تفيد اليقين، ونحن من جانبنا لا نسلم بهذا الاتهام والتعميم، فليست كلُ أدلة المتكلمين ظنيّة لا تفيد اليقين، بل أكثر أدلتهم قطعِيَّة تفيد اليقين، والمتكلمون أنفسهم ميزوا بين نوعين: من الأدلة: اليقينِيَّة، والظنِيَّة، نبهوا على الأدلة الظنيِّة التى لا تفيد اليقين، وذكروها بالنص عليها -بأسمائها كقياس الغائب على الشاهد- فى مطولاتهم الكلامية، كما فعل الآمدى(٦٣١هـ)، والإيجى(٧٥٦هـ)، والتفتازانى(٧٩٢هـ)، وغيرهم، وأيضاً لِمَا وجدناه من محاولات كل فريق منهم لتوهين أدلة مخالفيه مهما تعددت؛ فتحَيَّر المتلقى وتساءل: أين الدليلُ القوى، وأين الحقيقة الواضحة؟ بعدما قدح كل فريق فى أدلة الآخر، وحاول تضعيفها، كل ذلك انعكس سلبياً على الأدلة، ورفع الثقة فيها، وأفقدها منزلتها فى دلالتها على إثبات المذاهب، ومن ثَمَّ على العقائد الإيمانية؛ فاحتجنا الى رد الثقة بها إلى المتلقى.

ويكون رد الاعتبار لتلك الأدلة، بمحاولة شرحها وتوضيحها، وبيان أنواعها بالتفصيل، مثل: الدليل النقلى بنوعيه: القرآن الكريم، والسنة النبوية: والدليل العقلى، بشتى صوره وأنماطه المتعددة، والإجماع، غيرها من الأدلة التى تليها، وتمرين الدارسين على ملاحظتها، واستخراج وجه الاستدلال بها، ومعرفة كيفية دلالتها على المراد، والاستفاضة فى الحديث النظرى والتطبيق العملى لها، وذكر موقف المتكلمين منها نظرياً، وعملياً، بعيداً عن الجدل الممتد بينهم، كلُ ذلك يجبُ طرحُه بما يتناسب مع المرحلة المقَدَّم لها هذا الشرح والبيان.

ويلحق بذلك أيضاً التمييز بين القوي والضعيف من الأدلة، وبين ما هو قَطْعِىّ وظَنِّىّ منها، وهو من تمام الحديث عن الأدلة، حتى نجتنب مُغالطات الخصوم وشَغَبِهم حول الأدلة ومحاولة تضعيفها دون مسَوِّغ.

<u>يلحق بالحديث عن الأدلة التراثية: محاولة وضع أصول لعلم الكلام على نسق أصول الفقه وأصول النحو</u>: وحول فكرة وضع أصول لعلم الكلام على نسق علم أصول الفقه وأصول النحو، إقول: إننى قد قمت بطرح تلك الفكرة منذ عام ٢٠٠٠م فى رسالتى لنيل درجة التخصص الماجستير التى جعلتها تحت عنوان: (استصحاب الأصل وأثره فى علم الكلام) وقد منحتها من كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة عام ٢٠٠٢م، والاستصحاب أحد الأدلة أو الأصول الكلامية، وقد قمت فى الباب الأول منها بطرح التصور المبدئى عن تلك الأصول بطريقة موجزة؛ تمهيداً للوصول لموقع الاستصحاب ضمن تلكم المنظومة الأصولية لعلم الكلام، ثم كانت رسالتى لنيل درجة العالمية الدكتوراة تمثل الحلقة الثانية فى منظومة تلك الأصول الكلامية، وجعلتها تحت بعنوان (الإجماع وأثره فى علم الكلام) وقد أجيزت من نفس القسم والكلية سنة ٢٠٠٥م.

وخلاصة الفكرة بإيجاز: أنها تهدف الى إنشاء أصول الأدلة الكلامية كما فعل الفقهاء الأصوليون، واقتفى أثرهم النحاة الذين تأثروا بالأصوليين، وتتمثل تلك الأدلة فى: النقل (القران، والسنة)، والقياس، بأنواعه، والإجماع، ثم تأتى الأدلة المختلف فيها: كالاستصحاب، والاستدلال بالدليل اللغوى (بقواعد اللغة والعربية)، بقول الصحابى، وبقياس الغائب على الشاهد، والاستدلال بعدم وجود الدليل (وهل كل ما لا دليل عليه يجب نفيه؟)، والاستدلال بالقواعد العقلية المقررة لدى المتكلمين: كالخلف...، وما يلحق بذلك من تعارض الأدلة، والتكافؤ، والترجيح بين اللأدلة....، وضوابط الاجتهاد الكلامى فى الفروع والجزئيات والتفصيلات، وغير ذلك من المقتضيات الكلامية...، وأشير إلى أن فكرة وضع أصول لعلم الكلام لا تزال فى نشأتها، لذا تفتقر الى دراسات متعدد، ليكتمل بناؤها، وهذا منوط بأجيال من الباحثين وطلاب الدراسات العليا النابهين) .

الأمر الثانى: الاستعانة بالأدلة العلمية الحديثة حيث ينادى ويشيد الكثيرُ من دعاة التجديد الى ضرورة الأخذ بالأدلة العلمية الحديثة، وما توصل إليه العلماء من نظريات ونتائج أدت إليها الاكتشافات العلمية المعاصرة، ويرونها أجْدَى من الأدلة القديمة، ومنذ دعوة المفكر الهندى أحمد خان (ت١٨٩٨م) للاستعانة بالأدلة العلمية، وقد جاء بعدة مَنْ أخرج تلك الدعوة إلى الوجود الفعلى، وعمل على تطبيقها عملياً، وهو المفكر الهندى: وحيد الدين خان(ت٢٠٢١م)، فبعد ظهور كتابه المسمى: (الإسلام يتحدى: مدخل علمى الى الإيمان)[1] ارتفعتْ الأصواتُ وعلَتْ الصيحاتُ بضرورة تعميق هذا الاتجاة العلمى فى الاستدلال كنوع من التجديد، ومن الطبيعى فى غَمْرَةِ الإعجاب بهذا الاتجاه الجديد أنْ يغفل البعضُ عمَّا

(١) كان تأليفه سنة ١٩٦٤م تقريباً، ثم ترجمه ابن المؤلف ظفر الإسلام خان، وراجعه وحققه د/عبد الصبور شاهين، وظهر بالعربية سنة ١٩٧٤م تقريباً، ثم طُبِع طبعات متعددة.

يمكن أنْ يلحق هذا المنهج من القصور، أو ما يمكن أن ينتهى إليه من المشكلات، وذلك لأنّ الواقعَ العملى يؤكد أنّ بعضَ النظرياتِ العِلمِيةِ المُكتشَفةِ حديثاً لا تلبثْ أنْ تحِل حتى ترتحل، وتعارضُها نظرياتٌ عِلميّة جديدة غيرها؛ تبعاً للتطور العلمى الهائل، والاكتشافات العلمية المتعددة والمتجددة.

ولذا أؤكد على شروط يجب مراعاتُها عند الاستدلال بمعطيات العلم الحديث:

(١) – أنه يجب التأنى وعدم المسارعة الى الأخذ بكل ما يتم الحديث عنه ككشف علمى جديد، بل يجب أن يتريثَ العلماءُ حتى تستقر النظرية العلمية وتنتشر، ويقرها العلماء بعد إجراء الأبحاث عليها، وتصبح حقيقة علمية ثابتة، لا يمكن نقضُها، حتى لا تتعرض الشواهد العقدية الى الرد والنقض، تبعاً للنظريات العلمية المتعددة، أو المتعارضة أحياناً، فيترتب على ذلك الشك فى العقائد بدلاً من ترسيخها، وهذا ما نبه عليه المفكر أحمد خان نفسه إذ ينكر على الذين يحبون أن يُخضِعوا الإسلامَ لكل ما يَستَجِد من نظريات، ويبين أن هذا قد يضر بالدين ويمثل لذلك بما حدث عندما انتشر القول بالتطور فيقول: وأوضح مثال فى هذا هو تلك الجماعة من علمائنا الذين قبلوا نظرية النشوء والارتقاء؛ لأن علماء الغرب أعلنوا اقتناعهم الكامل بصدقها بعد دراساتهم ومشاهداتهم...واضطروا بناءاً على هذا إلى تفسير جديد للإسلام فى ضوء النظرية الجديدة، وحين احتاجوا الى لباس جديد قاموا بتفصيل ثوب الإسلام مرة إخرى، ولكنه ثوب مُشَوَّه المعالم لا أثر فيه من روح الإسلام التى ضاعت مع الأجزاء المقطَّعة فى عملية التلفيق الجديدة"[١]، فلا يصح أن نقطع ثياب ديننا، لنفصله وفق كل ما يستجد من أمور وحوادث.

(١) الإسلام يتحدى مدخل علمى الى الإيمان تعريب ظفر الإسلام خان مراجعة وتحقيق د/عبدالصبور شاهين ص ٧– نشر مكتبة الرسالة.

(٢) – ينبغى أن تُترك مثلُ هذه الشواهد العلمية الى العلماء المتخصصين أولاً، وألَّا يسارع المتكلمون الى الاستدلال بهذه المكتشفات، لا سيما فى أول أمرها، فهم تبع فيها للعلماء التقنيين المتخصصين، فإليهم يرجعون، وعنهم يأخذون، فينبغى ترك هذا الأمر أولاً، وتفويضه الى العلماء المتخصصين –كعلماء الطب، والهندسة، والعلوم، والزراعة، والفلك، والعلوم الانسانية، وغيرهم من إخوان هذا الطراز وأضرابهم– المعنيين بالتأصيل الإسلامى لتلك النظريات العلمية أو الربط بينها وبين معطيات الأصول الإسلامية، فهم أقدرُ على الفهم، والتأصيل لتلك النظريات من غيرهم بحكم تخصصهم، والأفضل أن يسند ذلك الى المراكز البحثية المتخصصة مثل: جمعية الإعجاز العلمى للكتاب والسنة، وغيرها ممن على شاكلتها، ثم بعد ذلك لا بأس فى أن يتناولها المتكلمون، وغيرهم من المعنيين بالبحث الإسلامى، بعد أن تصبح حقائق علمية مؤكدة، فهناك فرق بين النظرية العلمية التى لا زالت فى مرحلة البحث عنها لإثباتها والعمل على إثباتها، وبين الحقيقة العلمية التى تم الانتهاء من دراستها حتى أصبحت ثابتة مستقِرَّة، فنحن نريد تلك الحقائق.

(٣) – اقترح أن لا يستقل المتكلم على تلك الأدلة العلمية أو يقتصر عليها فقط، مُعْرِضَاً عن الأدلة التراثية، بل الواجب عليه: أن يبدأ بأدلته التراثية المعهودة لدى علماء الكلام، بل عليه أن يبدأ بالاستدلال بها، ثم بعد ذلك يختم بتناول الحقائق العلمية الثابتة –لا مجرد النظريات– ويكون حديثُه عنها من باب الاستئناس، وتقوية الأدلة السابقة عليها، فتتعدد، وتتنوع أدلته، وهذا من شأنه أنْ يُبقِىَ للمسألة العقدية المُستَدَل عليها قوتَها، إذا ما تغيرت تلك النظريات، وتوصل العلمُ الى ما فوقها من نظريات أخرى؛ فقد قال الله فى كتابه العزيز: ولا يُحِيطُوْنَ بِشَىءٍ مِنْ عِلْمِهِ إلَّا بِمَا شَاءَ"(البقرة /٢٥٥) وهو القائل جلّ وعلا: "وَيَخْلُقُ مَا لَا

تَعْلَمُونَ"(النحل/٨) إذ يجوز تغير النظريات العلمية؛ بما يفتح الله تعالى بـه علـى عباده، وبما يفيض عليهم من خزائن علمه تعالى بأمره جَـلَّ وعَـلا، فيـأذن الله تعالى فى ظهور نظرية جديدة على يد عبد من عباده يفتح بها عليه ويهديه إليها، مصداقاً لقوله تعالى: وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُـهُ وَمَـا نُنَزِّلُـهُ إِلَّـا بِقَـدَرٍ مَعْلُومٍ"(الحجر/٢١) مع التنبيه والتأكيد على: أنَّ بطلان الدليل لا يؤذن ببطلان المدلول، لأنه لا يلزم من ذهاب (الملزوم) الدليل ذهابُ (اللازم) المدلول عليه(١).

وأسارع فأنبه إلى: أننى لا أُعارض الاستئناس بالنظريات العلمية أو الاحتجاج بها، ولكنى أرها مُعَضِّدَةً ومُقوِّيَـة لا مستقلة تماما الاسـتقلال –وإنْ كـان لهـا تأثيرها الكبير– فنحن نحتاج الى النوعين معاً، ولا يغنى أحدُهما عن الآخر، فكما أنّ الأدلةَ الكلاميةَ العقليةَ قد لا تُعْجب صاحبَ الاتجاه العلمى، فكذا الأدلةُ العلميـةُ قد لا تروق العَامِّى –غير المتخصص– ولا يفهمها، ولا يتنبه لما فيها من عمـق ودلالة بل تصعب عليها فيهملها، فنحن نحتاج لكل أنواع الأدلة مهما تعـددت، ولا نقتصر على بعضها دون بعض، فكلٌ منها مفيدٌ فى موضعه.

والمتكلمُ كالطبيب يضعُ الدواءَ المناسبَ حيثُ يراه مفيداً للداء، مع اعتقـاده أن الله هو الشافى، فهو يأتى بالدليل ويعلم أن الله الهادى، فهو القائل: "فَمَنْ يُـرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًـا كَأَنَّمَـا يَصَّـعَّدُ فِـي السَّـمَاءِ كَـذَلِكَ يَجْعَـلُ اللَّـهُ الـرِّجْسَ عَلَـى الَّـذِينَ لَـا يُؤْمِنُونَ"(الأنعام/١٢٥)، وليس المُتكَلِّـمُ على المُعاندين بمُسَيطِر، بلْ هو مجـردُ مذَكِّر.

(١) شرح المواقف للإيجى شرح الشريف الجرجانى ١١٨/٨ تحقيق محمود عمر الـدياطى دار الكتب العلمية بيروت ط(١) ١٩٩٨م.

وأستأنس لذلك بكلام الشيخ وحيد خان نفسِه فى كتابه الإسلام يتحدى إذ يقول: "لقد تعرضتُ لسؤال بعد محاضرة ألقيتها فى إحدى الجامعات ذاتَ مرةٍ، وكنتُ أشرتُ فى محاضرتي إلى مقال لفرويد، فوقف أستاذ فى علم النفس أثناء فترة الأسئلة وقال: لقد أشرتم فى مقال لفرويد تأييداً لنظريةٍ دينيةٍ على حين يعارض (فرويد) معارضَة كاملةً تلك النظرية التى تمثلونها، ومن الممكن إثارةُ هذا السؤال حول هذا الكتاب على نطاق واسع، فهناك اقتباسات كثيرة وردت فيه، ومن الجائز ألَّا يوافقَ أصحابُها على النتائج التي توصلت إليها.... وعلى العكس من ذلك، فإن جميع هذه الاقتباسات قد استعملت توضيحاً لدليل أو قضية"(١). فمؤلف الكتاب وصاحب الاتجاه نفسه ينص على: إمكان عدم الموافقة، ويختم كلامه بأن مثل هذا إنما يستعمل لتوضيح دليل أو قضية، وكذلك أستأنس فى ذلك بما حدث معى شخصياً، فقد كان لى قريب حبيب يميل الى الاتجاه العلمى –والحالُ أنّنى أمتلك كتاب الإسلام يتحدى كغيرى من المهتمين بأمور العقائد، ونعتبره نصراً فى باب الأدلة العلمية على المسائل العقدية –وفى يوم قلتُ له– وكُلِّى سرورٌ وغِبْطَةٌ، وكأنّنى جِئتُ إليه بكلام فصل لا يستطيع ردَّه– خُذْ هذا الكتابَ، وانظرْ ما فيه، وسيعجبُك ما فيه من وجوة الأدلة، فإنَّ مؤلفَه يستند إلى الأدلة العلمية الحديثة، فأخَذَ الكتابَ منى، وقبل أن ينظر فيه، سألنى: متى كتبه صاحبة؟ فقلتُ له: كتبه فى السبعينات من القرن الماضى –فقد كانت طبعته الأولى ١٩٧٤م– فَرَدَّ إلىَّ الكتابَ بهدوء، وقال لى: إذن خُذْهُ؛ لأنَّ النظريات العلميَّة التى تضمنها هذا الكتاب قديمة جداً، وقد تغيرت، وحلَّ غيرُها محلَّها، ولم ينظُرْ فيه!! هنا أحسَسْتُ بخيبة شديدة، كأننى صُفِعْتُ، أو أُلقِمْتُ حَجَراً، فلم أحِرْ جواباً. فتنَبهتُ مما كُنتُ فيه، ونَبَهْتُك إليه!! ولست أقلل من قيمة الكتاب المذكور، بل أعتبره محاولة جديدة

(١) الإسلام يتحدى مدخل علمى الى الإيمان ص ٢٠.

جادة وفريدة للتجديد فى مجال الاستدلال على العقائد مهما كان، وقد تُرجم الكتاب الى سبع لغات: كالعربية، والانجليزية، والمالايوية، والماليزية، والصينية، والتركية، والأوردية، وهذا دليل على قيمته العلمية، وتلقى العلماء له بالقبول، وإنما أردت بما سبق التنبيه الى التحفظ فى الاستدلال بالنظريات العلمية، وأنْ لا نفتتن بها، بل الواجب أن نضعها فى نصابها المعقول، دون ازدهاء وزهو بها، أو إذراء أو استهانة بالأدلة التراثية، بل نعجب بها، ونأخذ منها، ونحافظ على تراثنا، ونتمسك به، ونتهم أنفسنا تجاهه فنقول: إن العيب فينا لا في التراث، ولنأخذ من المعاصرة بالقدر الذى يخدم تراثنا دون فتنة أو مغالاة.

نموذج من الحقائق العلمية: ومن النظريات التى استقرت حتى أصبحت حقيقة علمية ما يعرف من كروية الأرض، وأنّ لها دورتان: إحداهما حول نفسها ينتج عنها تعاقب الليل والنهار، ودورة ثانية حول الشمس ينتج عنها تعاقب الفصول الأربعة، فهذه الحقائق العلمية التى يصعب نقضها بنظريات أخرى يمكن الاستدلال بها على قدرة الله تعالى وحكمته فى تنظيم الكون، وإبطال القول بالصدفة والعشوائية ونحوها من أباطيل خصوم الدين وأعداء الإسلام.

مما يؤخذ على بعض دُعَاة التجديد: التركيزُ فى جانب العرض على الأدلة العلمية، وإهمال ما عداها، وكأن العقائد موجهة الى العلميين والتقنيين فقط، وإغفالهم الخطاب الموجه الى العقلية النظرية أو العادية، رغم أنها القطاع الأكبر، وقد عاتب الله نبينا محمد(ﷺ) لعدم إهتمامه بشخص عادى فى قوله تعالى: "عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى وَهُوَ يَخْشَى فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ"(عبس١: ١١)، عليه فتجب العناية بهذا القطاع الكبير من غير العلميين، الذين يعتمدون على الأدلة النقلية والعقلية، فالأدلة

العلمية مفيدة للخاصة، فينبغى: أن نضعها فى نصابها، ونأخذ منها ما يعين ويؤكد الأدلة التراثية، دون فِتْنَةٍ بها أو غُلُوٍ فيها.

المحور الثانى

التجديد فى المنهج وطريقة العرض المسائل

يعتبر التجديد فى المنهج من أهم المحاور المُسْتَهْدَفَة، وهو الهدفُ الأصلى للتجديد، وسيتناول الحديث عن التجديد فيه أربعة عناصر هى مناط تجديد العرض من وجهة نظرى:

١. **العنصر الأول**: التجديد فى (منهج العرض).
٢. **العنصر الثاني**: التجديد فى (طريقة عرض المسائل وربطها بالواقع المعاصر).
٣. **العنصر الثالث**: التجديد فيما يتصل (بالعرض اللغوي): مُعْجَماً، ونَحْواً، وبَلاغَة.
٤. **العنصر الرابع**: التجديد فيما يتعلق بضرورة (تحرير المصطلحات الكلامية)

وإليك تفصيل الحديث عن كل عنصر –بعون الله تعالى.

العنصر الأول: **التجديد في(منهج العرض)**

من أهم ما يجب العناية به هو منهج العرض الذى هو أهم مرتكزات التجديد، ويتحقق ذلك بالبعد عن المنهج الجدلى والرمى بالتكفير، فقد كان نقد علم الكلام شديداً، فيما يتصل بالمنهج الجدلى المدفوع بالتَعَصُّبِ، وحقاً لقد كان من أشد المزالق التى هوى فيها المتكلمون والخطأ الفادِح الذى ارتكبوه هو: أنهم تراشقوا بالتخطِيئ، وشُغِلوا بالردّ على بعضهم، وغلبتهم العصبية، فتقاذفوا بالتكفير، وحَمَلَت أسماءُ بعض المؤلفات دليلَ هذا التَعَصُبُ، فالجاحظ يؤلف كتاب: (فضيلة المعتزلة)، ويرد عليه ابن الراوندى بكتاب: (فضيحة المعتزلة)، ويجيب

عليه الخياط بكتاب: (الانتصار)، وكأنهم فى معركة كلامية[1]، وبهذا الصنيع الغريب الذى أتعبوا به من جاء بعدهم، فى محاولة تفسير ما وقع منهم، أو الاعتذار عنهم؛ فتحير اللاحقون فيه، وتعجبوا منه، وزادت معاناتُهم، ولم يدروا ماذا يفعلون فيما حدث بين المتقدمين، وقد كان لذلك التعصب والجدل أثره السيئ على الأدلة، التى هى أغلى وأثمن ما يملكه علم الكلام.

ومن الآثار السلبية لهذا الجدل أنه قد أدى الى فَقْدِ الثقة فيهم، وفى أدلتهم وأقوالهم، وغَدَتْ الحقيقةُ بعيدةَ المنالِ على هذا الحال، فقد أدَّى التكفيرُ الى التطاول على المناهج، وأدّى نقدُهم للأدلة الى رفع الثقة بها، فبحثَ البعض عن أدلة أخرى، ظانين أنها أفضل وأوثق من الأدلة التى اجتهد المتكلمون فى نقدها وتضعيفها، فأصبح المنهجُ الكلامى لا يؤدى الى اليقين، لذلك احتجنا الى الكلام عن التجديد فى الأدلة -كما سبق الحديث عنه- وأدَّى ذلك أيضاً الى نقدٍ لازعٍ لعلم الكلام من خصومه فقالوا: إنه قد انحرف عن غايتة وهدفه السامى الذى نشأ من أجله وهو: نُصْرَة العقائدِ الإيمانية الى غاية أخرى هى: نُصْرَةُ الآراء والمذاهب والتعصب للأشخاص والفرق والجماعات[2]، وبدلاً من أن يقاوموا المخالفين للإيمان سقطوا فى لمقاومة ومعاداة أنفسهم، أى أنه قد أصبح منهجُهم جَدَلِياً.

---

(١) ومن ذلك أن بعضَ الشيعة الزيدية ألف رسالة تحمل عنوان: رسالة إبليس الى إخوانه المناحيس لأبى سعيد عبد المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي(ت١١٠١هـ) وهى هجوم قبيح على الأشاعرة، وقد صاغها مؤلفها فى صورة حوار يُجريه على لسان إبليس، وهو الذى يوسوس للأشاعرة بكل قالوه!!

(٢) التجديد فى العلوم الدينية علم الكلام أنموذجاً د/عبد الحميد عبد المنعم مدكور ص ١٤٨ بحث منشور بمجلة كلية أصول الدين القاهرة. ونلاحظ: أن أكثر من كتب فى علم الكلام الجديد يتكئ على ذلك الزعم، ويتجاهل ما عداه من جهود المتكلمين التى تنقطع دونها أعناق الرجال!!.

ومحاولة التجديد هنا لا تتحقق إلا إذا تمت المعالجة بحياد وموضوعية، مع طرح التعصب لفرقة معينة، أو لرأي خاص، وليَكُنْ البحثُ عن الحقيقة هو الأصلُ المطلوب، وليقْبَلْ كلُ فريق ما أداي إليه اجتهادُ صاحبِه ما لم يصطدم مع الثوابت، وما دام قد سلك الطريقَ الحق فيه، ولم ينحرف عن ضوابط الاجتهاد، ولم يغالِ فى الفهم والاستنباط، ولعل هذا ما دفع الإمام محمد عبد(١٩٠٥م) الى صياغة كتابه رسالة التوحيد صياغة مُرْسَلَةً للأراء العقديَّة دون إشارة الى أسماء الفرق والجماعات[١]، كنوعٍ من التجديد، وتفادى هذه العصبية والشحن المذهبى.

وهذا المنهج الذى يتمتع بقدر كبير من الحياد والموضوعية، ونبذ التعصب، وعدم الفُرقَة هو الحُلْمُ الذى يصبوا إليه الجميعُ، وهو ما ننادى بتعميقه رغم أنه متحقق -بفضل الله تعالى- فى الأزهر الشريف بسماحة علمائه وأساتذته، وطلابه، ولا أدل على ذلك من أن جامعة الأزهر -حفظها الله تعالى- تعتمد تدريسَ بعض الكتب لمؤلفين غير مسلمين، مثل كتاب تاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم (١٩٥٩م)، كتابه فى تاريخ الفلسفة الحديثة أيضاً، بل تعتمد تدريس كتب بعض المستشرقين مثل كتاب تاريخ الفلسفة فى الإسلام لدى بور (١٩٤٢م) -وقد ترجمه د/عبد الهادى أبو ريدة- وكلها من المقرر على طلابها فى مرحلة الإجازة العالية (الليسانس) وفى ذلك قمة السماحة والحياد والموضوعية، فهو بحق متحقق فى الأزهر، ولكن ننادى بتعميقة والعمل على بلوغ أقصى درجة فيه، وتصديرة لغير الأزهريين، لكن يبقى السؤال: هل يمكن أن يتحقق ذلك بالفعل على جميع الأصعدة، وفى شتى المحافل العلمية الأخرى؟ هذا ما نحلم أن نراه فى الأجيال القادمة.

(١) التجديد فى العلوم الدينية د/ عبد الحميد مدكور ص ١٥٦.

ومما يتصل بعملية التجديد في منهج العرض وجوب الابتعاد عن كثرة إيراد الاعتراضات على الأدلة إلا عند الضرورة فى بقدر الحاجة، وفى الموضع الذى يترتب عليه فائدة لا يمكن تفويتها، فالواقع عند المتكلمين أننا لا نكاد نجد دليلاً إلا ومعه اعتراض عليه، ولا يخلو الأمر من الرد على هذا الاعتراض –بل قد تجد جواباً على هذا الرد أيضاً– وأحياناً يُجَرِّدُ المتكلمُ من نفسه مُخَالِفاً له، فيفترض بعض الاعتراضات التى يمكن أن تتَّجِه إلى دليله، فيفترضها عقلاً ويذكرها، ثم يشرع فى الإجابة عليها، وغالباً ما نجد التعبير عن ذلك بألفاظ مثل قولهم: فإن قُلْتَ ...قلتُ...، أو فإن قِيلَ: ...قُلْنَا: ... ونحو ذلك مما عرف بالفنقلة– كلمة منحوته من: فإنْ قِيلَ.

وأشير إلى أن هذا الذى فعله المتكلمون إنما يهدفون به الى تقوية الأدلة، ودفع الاعتراضات التى قد ترد عليها، وهذا التوجه رغم ما يترتب عليه من فوائد كأن يورث المتعلم القدرة على الحوار المناقشة، والرد على من يجادله، لكننى أرى –رغم إدراكى لفوائده–: وجوب التخفف من هذا العرض بهذه الكيفية، لا سيما فى المراحل الدراسية الأولى؛ لأن الطالب المبتدئ قد يضيق به، ويمل من تلك الطريقة، أو قد يتسرب إليه الشك وعدم الثقة بتلك الأدلة، بل ينبغى قصر هذا المنهج على المتخصصين؛ فهم المعنيون بتعلم ذلك الأسلوب الجدلى؛ للرد على شُبَهِ المخالفين، وإبطال أقوال المعاندين، مع التأكيد على وجوب تنبيههم ومشافهتهم بالفوائد التى تترتب على هذا العرض المقترن بلاعتراضات والردود ليصبوا عليه وعلى تحصيله فنحن فى حاجة الى متكلمين يجيدون هذا المنهج الجدلى، فهو كسلاح مهم ندَّخره لوقت النزال فنحن لا شك فى حاجة ماسة غلى ادخاره والاحتفاظ به تحقيقاً للمهمة الخطيرة التى يناط بها علم الكلام حيث ترجع"أهمية هذا العلم وخطورة المهمة التى عليه أن ينهض بها، وهى مهمة

لا ينفرد المسلمون [وحدهم] بإدراكها، بل إن من المستشرقين من يرى ضرورتها أيضاً، ومن هؤلاء البورفيسور/هنرى لاؤوست المستشرق الفرنسي الذى ذكر فى كتابه الذى خصصه للحديث عن الفرق الإسلامية قوله: (إن الإسلام فى حاجة اليوم إلى علماء توحيد، ومؤرخين بقدر ما هو بحاجة إلى الفنيين، والمهندسي، إذا كان يريد أن يظلَّ إحدى القُوَى الروحية فى المستقبل)، لكن علم الكلام أو علم العقيدة مُطَالَبٌ فى عصرنا الحاضر بأن يتخطى أوجه القصور التى وقع فيها فى عصرة القديم"[1]، فتأمل كيف تنبه بعض المستشرقين لأهمية علم الكلام ومنزلته، ووكيف ابتدأ به وجعل الحاجة الى المتكلمين صنواً مساوية للمهندسين والفنيين... على عملية الأبقاء على الاسلام كأحد القوى الروحية المستقبلية وتأمل دقة قوله: (إذا كان يريد أن يظلَّ إحدى القُوَى الروحية فى المستقبل)، أبعد هذا النصح من المستشرقين نجد من المنتسبين إلى الإسلام من يهاجم علم الكلام ويتنكر له، ويحاول هدمه!؟ إنَّ هذا لشئ عُجَاب؟!.

العنصر الثاني: ما يتعلق بالتجديد فى (طريقة عرض المسائل) ويتحقق ذلك بعدة إجراءات منها:

١ــ عدم الاستغراق فى المسائل البعيدة عن الواقع، والاهتمام بما يتصل بالواقع.

٢ــ العمل على ربط مسائل العقيدة بالواقع المعاصر.

٣ــ تقسيم المسائل الى: أصول وفروع.

٤ــ تحديد وتجريد المسائل الخلافية .

---

(١) التجديد فى العلوم الدينية علم الكلام انموذجاً د/ عبد الحميد عبد المنعم مدكور ص١٥٦ بحث بمجلة كلية أصول الدين القاهرة، وقد نقل كلام لاؤوست من الأصل الفرنسة لكتاب: الانشقاقات في الإسلامLes Schismes dans l'Islam(باريس سنة ١٩٦٥) ولاؤوست مستشرق فرنسي(١٩٠٥: ١٩٨٣م).

٥ــ تحرير محل النزاع فى المسائل الكلامية.

واليك التفصيل.

الإجراء الأول لتجديد عرض المسائل هو: ما يتعلق بعدم الاستغراق فى المسائل البعيدة عن الواقع.

وهنا يمكننا تقسيم المسائل الى نوعين من خلال ما هو كائن عند المتكلمين فعلاً، حيث وجدنا فى تراثهم الكلامى المبكر ما يُفهَمُ منه ذلك التقسيم، ففى آواخر القرن الثالث الهجرى أشار أبو الحسين الخياط (ت٣٠٠ه) الى ذلك التقسيم عند رَدِّه على ابن الراوندى: بأنّه عندما أراد أن يَعِيبَ المعتزلةَ، لم يستطِع أنْ يعيبَهم إلّا فى فروع المسائل، ودقيق الكلام أو غامض الكلام ولطيفه، الذى لا تجدُ لغير المعتزلةِ فيه حرفاً –على حد قوله– وإليك نص كلام الخياط: إذا صِرْنَا الى ما حكَاه [ابن الراوندى] عن رجلٍ من المعتزلة، عَرَّفْنَا كَذِبَهُ على مَنْ كَذَبَ عليه[من المعتزلة]، وأمَّا مَنْ صَدّقَ عليه [قولُه] منهم، فنُعَرِّفُه أنَّ خَطأَه [يريد أنَّه سيُعَرِّف ابنَ الراوندى أنَّ خطأ آحاد المعتزليّ، ممن يصدق عليه كلام ابنُ الراوندى] إنما وقع فى فرعٍ لا تُنْقَضُ به جملتُه التى اعتقدها من التوحيد، والعدل، أَولَيْسَ من الدليل على صِحَّةِ قولِ المعتزلةِ، وحُسْنِ اختيارِها، وتَقَدُّمِها فى العلم: أنَّ صاحبَ الكتاب [يعنى ابنَ الراوندى صاحب كتاب فضيحة المعتزلة] لمّا أجْهَدَ نفسَه فى عيبِها وذِكْرِ خطأ مَنْ أخطأَ منها فإنَّمَا ذَكَرَ الكلامَ فى: (فناءِ الأشياء، وبقائها، والقولَ فى المعَانى والكلامِ، وفى المعلول والمجهول، والكلامَ فى التَولُّدِ، والكلامَ فى إحَالَةِ القدرةِ على الظلم، والكلامَ فى المُجَانَسَة، والمُداخَلة، والكلامَ فى الإنسان والمَعَارِف)، وهذه أبوابٌ من غَامِضِ الكلامِ ولطيفِه، مما لم يخطر على بال الرافضة ولا يبلغ إليه...، فأمّا لغيرِ المعتزلةِ، فلا تجِدُ حَرفاً واحِداً فى هذه

الأبواب"[1] ونحن نجد الخياط هنا ينُصُّ على أسماء مسائل بعينها، ثم يصرحُ بأنَّها من غامِض الكلام ولطيفه، وهذا يشير الى تقسيم المسائل الكلامية الى نوعين:

١ــ جَلِيْل الكَلام.

٢- دقِيق الكلام أو لَطِيفَه.

المراد بالقسم الأول: (جليل الكلام) هى المسائل التى تتعلق بالإلهيات، فهى أعظم وأجل ما تضمنه هذا العلم من المسائل، وكذا مسائل النبوات، والسمعيات، فتلك هى مسائل جليل الكلام وعظيمه، وهى الأصل فى هذا العلم، وما عداها يأتى تابِعاً، وخادِماً لها؛ لأنّها هى المقصدُ الأصلى لعلم العقائد.

والقسم الثانى: (دقيق الكلام) وغامضه أو عويصه، وهي المسائل التى تتعلق بالطبيعيات، ونحوها...، مما يعرف حديثاً بالمسائل التى تتصل بعلوم أخرى كعلم: الفيزياء، والكيمياء، وعلم الفلك، والأرض، وما شابه ذلك، فقد أصبح ذلك الآن بعيداً عن علم الكلام، وهى أمورٌ يصعُب فهمُها، ويضيقُ صدرُ المتلقِّى لها، لا سيما إذا كان غير مثقف بما يعين على فهمها، لذا قد نجد المتلقى يضيق صدرُه، وينفر منها، ويسأل عن مدى فائدتها، ولِمَاذا عالجها المتكلمون؟! فلا يجد متنفساً لذلك الضيق والضجر الناشئ عن صعوبة الفهم غيرَ الهجومِ على علم الكلام والمتكلمين، وذلك لأنَّه لا يَعِى أنّ المتقدمين كانوا يستوعبونها ضمن ثقافتهم، وأنّها كانت تؤدى دوراً مُهِماً فى التمهيد والتقديم لأدلة العقائد، لكن الثقافات اختلفت، وضعفت العزائم، فاتجت العلوم الى التخصص الدقيق فى فروعها المتعددة. والحق أن أكثر المهاجمين لهذا العلم العريق ضاق به لعدم فهمه وكمال قال الشاعر:

---

(١) الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد لأبي الحسين عبد الرحيم محمد بن عثمان الخياط المعتزلي ص ٤٩-تحقيق نيبرج مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ط ١٩٨٧م.

كم عائــبٍ قولاً صَحيحــاً ∴ وآفَتُــهُ الفَهْمُ السَقيـــم

وأقترح فيما يتعلق بمسائل القسم الثانى المسمى: دقيقة الكلام وغامضه – وطبيعياته القديمة– أن يتم استبعادها أو الاقتصار على أقلهــا ممــا لــه تعلــق بالمسائل الكلامية، على أن تؤخر بعض تفاصيلها الى طلاب الدراسات العليا، وكلُ ذلك مشروطٌ بإعادة النظر فى تلك المسائل، وإعادة فهمها، وحســن صــياغتها، وعرضها بأسلوب عصرىّ يتناسب مع ثقافــة الدارســين، ومقتضــيات العصــر وتطوراته، فقد أصبح بعضَها مُنْدَرِجاً فى الأدلــة العلميــة بحكــم التخصصــات المتعدد كما سبق الكلام عنه. وبالجملة فإنه يجب التخفــف منهــا، بــل يمكــن استبعادها كلياً بتلك الصياغة الفلسفية القديمة، والسبب استبعادها أنهــا ســتكون مدرجة ضمن الاستدلال بالنظريات العلمية بعد أن تقرها الجمعيات العلمية للإعجاز العلمى.

ويلحق بذلك استبعاد بعض آراء الفلاسفة التى يُعبِّر عنها المتكلمون بقــول الفلاسفة أو الحكماء، لأن هذه الآراء تدرس غالبــاً ضــمن مقــررات الفلســفة الإسلامية، فينبغى عدمُ إلحاقِها بقضايا العقيدة، ما لم تكن ضرورية ملحة لإدراجها ضمن المسائل العقدية كأن تعــرض بإيجــاز؛ تمهيــداً للــردّ عليهــا، وإبطــال زائفها.

ويلحق بذلك استبعاد بعض القواعد الفلسفية مثل قاعدة: الأفــلاك لا تقبــل الخرق والالتئام[1]؛ لأنها تقع ضمن المباحث الفلكية، التى ليست مــن اختصــاص المتكلمين فى واقعنا المعاصر، فما المانع أن يكون لتلك الأفلاك أبواب كمــا جــاء

(١) شرح مواقف الإيجى للجرجانى ٣٢٩/٨. وشرح المقاصــد للتفتــازانى ٣/ ٣٠٨ تحقيــق إبراهيم شمس الدين– دار الكتب العلمية بيروت ط(١)٢٠٠١م. وتلك القاعدة اعتمد عليها منكروا المعراج، وهى حجة باطلة لقول فاسد.

بذلك النص من القران والسنة[1] سواء أكانت تلك الأبواب حسية أو معنوية يعلم الله تعالى حقيقتها، وعليه فلا تحتاج الى خرقٍ ولا التئام، فيسقط الكلامُ المبنى على هذه القاعدة، ويُلحق بها ما كان فى حكم مسألة: هل يقدر الله تعالى على الظلم أم لا؟ ونحو ذلك من المسائل التى لا طائل لطرحها للبحث والمناقشة، فهى مما لايضر الجهل به.

وكذلك استبعاد بعض المسائل الثانوية أيضاً: مسائل الإمامة، ومسائل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، فهذه مسائل أقرب الى السياسة منها الى العقائد، وقد نشأَت فى ظروفٍ معينة كانت السِياسةُ هى المُحركُ الأول والأقوى فى سبب طرحها على الساحة، فلا حاجة لطرحها اليوم.

---

(١) فمن ذلك فى القرآن ظاهر قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ"(الأعراف/٤٠)، ومن السنة: ما روى عن عبد الله بن عباس –رضي الله عنهما– قال: (بينما جبريل –عليه السلام– قاعد عند النبي (□) سمع نَقِيضًا من فوقه، فرفع رأسه، فقال: هذا باب من السماء فُتِحَ اليوم ولم يفتح قط إلا اليوم. فنزل منه مَلَكٌ، فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض لم ينزل قط إلا اليوم. فسلم وقال: أبشر بنُورين أُوتِيتَهُما لم يُؤتهما نَبِيٌّ قبلك: فاتحة الكتاب، وخَوَاتِيمُ سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منها إلا أُعْطِيتَهُ). فهذا يدل على: أن السماء لها أبواب، ولا تفتح إلا بأمر الله تعالى. صحيح مسلم كتاب التفسير–تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار عالم الكتب الرياض(ط١)١٤١٧هـ، وكذا ما روى عن عبد الله بن عمرو، قال: صلينا مع رسول الله (□) المغرب، فرجع من رجع، وعقب من عقب، فجاء رسول الله (□) مسرعا، قد حفزه النفس، وقد حسر عن ركبتيه، فقال: "أبشروا، هذا ربكم قد فتح بابا من أبواب السماء، يباهي بكم الملائكة، يقول: انظروا إلى عبادي قد قضوا فريضة، وهم ينتظرون أخرى". أخرجه ابن ماجه فى سننه كتاب المساجد باب لزوم المساجد وانتظار الصلاة رقم: ٨٠١، وأحمد (٦٧٥٠) و (٦٧٥٢)، وكذا ما ورد فى المعراج من استفتاح سيدنا جبريل لأبواب السماء.

وكذلك استبعاد بعض المسائل التى تعتبر محدودة الجدوى، ولا يترتب عليها أثرٌ كبير، مثل بحث مسألة: كيف يكون افناء الشئ؟، هل إعادة الأجسام أو البعث للحساب فى الآخرة يكون بعد عدم، أو بعد تفريق، وهل العدم أو التفريق محض أم لا؟[1]: هل الموت وجودى أو عدمى، و هل الجهل وجودى أو عدمى، وهل العجز وجودى أو عدمى، وما فى تعريف المعجزة اللغوى من مجاز، التجاوز الذى بين استعمال الإعجاز الحقيقى فى ثبوت العجز، وأنه استعير فى إظهاره[2]، وما كان على هذا النحو من المسائل التى أصبح يصعب فهمها، مع قلة الفائدة التى تعود على الدارسين؛ ولذا ننبه على أنه لا حاجة لطرح مثل هذه المسائل اليوم، كل ذلك ينبغى ألَّا يعالج إلا بقدر الضرورة فى موضع الحاجة المُلِحَّة، ومهما أمكنَ البعدُ عنها ابتَعدْنا عن الدخول فيها، ولنترُكها لميدانها من أهل التَخَصُص فيها، فقد اصبحنا فى عصر التخصص الدقيق، وانتهى عصر العالم الموسوعى المحيط بأكثر العلوم إلا من رحم ربى؛ فاختَصَّه الله تعالى بذلك، والله جلّ وعلا يختص برحمته من يشاء.

الإجراء الثانى لتجديد عرض المسائل هو: ضرورة ربط مسائل العقيدة بالواقع المُعَاصر.

لابد أن يعمل المَعْنِيونَ بالبحث فى العقائد الإسلامية على محاولة ربط القضايا العَقَدِيَّةِ والمسائل التى يعالجونَها بما يتناسب مع الواقع الذى يعيشة المجتمع، بمعنى تركيز الاهتمام على المسائل المتصلة بحياة الناس ومشاكلهم

(١) شرح المقاصد للتفتازانى ٣/ ٣٥٠.

(٢) شرح المقاصد للتفتازانى ٣/ ٢٧٣. ولعمرى هذا مما يصعب فهمه على غير البلاغيين؛ فقد غدت اللغة تعليماً لا تذوقاً، مع ما عَمَّت به البلوى من ضعف المستوى؛ لمزاحمة اللغات الإخرى للعربية منذ اليوم الأول لتعليم الطفل الألف باء العربية.

العقدية، ويجتهد فى تطويع المسألة للإجابة على التساؤلات التى قد تدور فى عقولهم؛ حتى يدركوا أن ما يتدارسونه بينهم له اتصال بالواقع الذى يعيشونه، وليس منفصلاً عنه، فيكون الأمرُ أشدَ عنايةً لدارس هذا العلم؛ حتى يُقبِل عليه، ويتحمل عناءَ مُدَارَسَتِهِ، والعكوف على تحصيلة، ويمكن أنْ تُعَمَّم هذه المسائل فى شتى مباحث العقائد من: الإلهيات، والنبوات، والسمعيات على السواء، من أمثلة ذلك بعض المسائل المتعلقة بمباحث: القضاء والقدر، أسماء الله الحسنى، المعجزات، أمور الآخرة.

فمثلاً فى مسألة القضاء القدر نشير الى أنَّ الإيمانَ بالقدر لا يتنافى مع الأخذ بالأسباب، بل الأخذُ بها واجبٌ لازم، وهو من مكملات الإيمان بالقضاء، ومن حسن التوكل على الله تعالى، ولذلك نشير الى أنّ الرضى بالقضاء والقدر لا يتنافى مع كراهيةِ شدَّةِ وثقلِ الشئِ المَقضِيّ والمُقَدَّر علينا، فلا تعارض بين أن يرضى الإنسانُ بالقضاء والقدر وبين كراهية ثقله وشدَّتِه على النفس، ومعاناتها منه، وكرهها للألم الذى ترتب على الشئ المقدر عليه –دون كراهية قضاء الله تعالى وقدره، فهناك فرق بينهما– ولكن عليه أن لا يتمادى فى ذلك، بل يقاوم نفسَه حتى لا يجرَّه ذلك الى السخط على القضاء والقدر من حيث لا يدرى، إذ الفرق بينهما دقيق خفىّ، بل عليه أن يأخذ بالأسباب ويجتهد فيها، ويؤمن أن الأخذ بها من قضاء الله تعالى أيضاً، وليس متنافياً معه، لأن تركها عجزٌ منه، وعلية أن برضى بما قضاه الله تعالى عليه وإن ثقل عليه ويروض نفسه لقبوله ويستعين على ذلك بالدعاء؛ فيتضرع الى الله تعالى فى رفع البلاء، ويجتهد فى سؤال الرضى والمعافاة ورفع الكرب عنه، وعليه أنْ يعلم: أنَّ فى الصبر على ما يكرهه خيراً كثيراً–كما قال رسول الله(ﷺ).

وفيما يتعلق بالإيمان بالقضاء والقدر، والرضي بكل ما أجراه الله تعالى على عبده، نجد أن الإيمان بتلك العقيدة يمثل حصناً حصيناً مانعاً من الوقوع فى الانتحار، تحت زعم حرية الإنسان، فقد سمعنا مؤخراً عن حالات من الانتحار، وقد كان الأمر معتاداً لنا عند غير المسلمين، لكن المشكله أنه بات يحدث فى أحيانا بين المسلمين كما سمعنا عن الشاب الذى ألقى بنفسه من فرق برج القاهرة فى نوفمبر ٢٠١٩م، وكذا الذى ألقى نفسه من فوق سور القلعة فى نوفمبر ٢٠٢٢م، وغير ذلك مما يقرع أسماعَنا من حين لآخر، فكان لابد أن يهتم المسلمون بهذه المسألة، فنشير إلى فساد هذا الوهم؛ فالانتحار لا علاقته بالحرية أبداً، لأن البعض قد يظن: أن الانتحال حق للإنسان، وأنه تابع لحريته! وهذا خطأ كبير، والإسلام إذ يعطى الفرد حريته، فإنه يحرم عليه الانتحار تحريماً شديداً، بل لا يجوز أن يفكر فيه، وقد توعد الإسلام المنتحر بالعذاب المقيم فى النار الجحيم بما أزهق نفسه بها خالداً مخلداً فى النار أبداً.

والانسان لايملك نفسه ملكية مطلقة، حتى يكون له حرية قتلها، وإنما يملكها ملكية نسبية، فهو كالمؤتمن عليها وهى وديعة عنده، أمرَه اللهُ تعالى بالحفاظ عليها –وحرم عليه قتلها– وأوجب عليه العناية بها وتغذيتها، وجعله له صدقة، وأباح له أكل الميتة وشرب المحرم؛ إبقائاً عليها وحفظاً لها من الهلاك، وكذا جعل الحفاظ على النفس أحد الضرورات أو الكليات الخمس: النفس والدين والعقل والعرض والمال. فليس له أن يقتلها أبداً، وإلا استوجب العذاب، وقد قال الله تبارك وتعالى: "وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً".(النساء/ ٢)، إنه من الصعب أن تجد مسلما تمكن الإيمان من قلبه يفكر فى الانتحار، فضلاً عن الإقدام عليه فعلاً، فالإسلام والإيمان يُحَصِّن أتباعَه من الانتحار، فيحرمه ويتوعد عليه بالعذاب المقيم، ثم يوجه المسلم إلى ما يعينه على الخروج من ثقل ما نزل به؛

فيأمر أتباعه بالإيمان الكامل بالقضاء والقدر، ويجعله ركناً من أركان الإيمان لا يتحقق إلا بها، ثم يرشده الى الصبر على ما يصيبه مهما كان ثقيلاً ؛ ليوفى أجره بغير حساب يوم القيامة، وعليه اللجوء الى الله تعالى فى النائبات والكروبات، فهو وحده القادر على صرفها عنه، ويحذره من وساوس الشيطان الذى قد يحدثه بالتفكير فى الانتحار، فيعتصم بالله تعالى، ليصرف الله عنه ويفرج كربه، ولا شك أن الإيمان والرضى بقضاه الله تعالى وقدره يمثل حصناً مانعاً من هذا الذنب العظيم. فالانتحار فى صورته الخارجية حكم شرعى مبنى على عقيدة إيمانية.

وفى مسألة أسماء الله الحسنى فينبغى على الباحث بعد الإيمان بها واعتقادها أن لا يستغرق فيما يتعلق بإحصاء عددها، وما يعتبر منها أو ماهو خارج عنها، أو ما يتعلق بكونها تَوقِيفِيّةً أو تَوفِيقِيَّةً اجتهادية، ولا يطيل الحديث فيها، حتى يستنفذ طاقته، بل تكفى الإشارة الموجزة لذلك عند الحاجة، ويجب عليه الاجتهاد فى بيان: ما يجب علينا من معايشة تلك الأسماء، والتشبه بالله تعالى فيها بقدر الطاقة البشرية، فإذا تعرض لاسم الله تعالى الصبور أشار إلى: أنّ الواجب على الإنسان أن يتحلى بالصبر، تشبها بربه تعالى، كنوع من شكر الله لصبره تعالى على عباده رغم معاصيهم، وهكذا فى سائر أسماء الله تعالى الأخرى ... .

وفى مسألة المعجزات يركز على التفريق بينها وبين الخوارق المعاصرة كالسحر، والاكتشافات العلمية الغريبة المعاصرة. وكذا يشير الى أن الواقع الذى نعيشه دليل على المعاد والحساب والجزاء، فلا يمكن أن تنتهى الأمور على ترك الظالم، وضياع حق المظلوم، دون جزاء عادل؛ لأننا فى الواقع المعايش نسن القوانين التى تعمق جانب المحاسبية، وتركز على الانتصار للمظلومين.

ويلحق بذلك الاستدلال بالواقع المُشَاهَد: فيجب التركيز على هذا الجانب، وإبرازة لا سيما أننا نجد المتكلمين قد أشاروا إلى أنَّ المُشَاهَدَات مما يمكن الاستنادُ إليه فى الاستدلال كأحد المُقَدِمَات، ومن أشهر ما نعاصره ونشاهده منذ حين، مما ابتَلَى اللهُ -عزَّ وجلّ- به البشريةَ جمعاء، وهو ما يعرف (بفيرس كورونا، أو كوفيد ١٩) فهذا الوباءُ دليلٌ واضحٌ على قدرة الله تعالى المطلقة، وهيمنته على الوجود كله، ودليل على عجز البشر مهما أدَّعَو من التقدم العلمى، ولا يستطيع أحدٌ مهما كان أن ينكر هذا الواقع الذى عانت منه البشرية جمعاء.

إذن فليرتدع الجميعُ فيمسك عن إدعاء تمكن العلماء فى التحكم فى الواقع، وإمكان توجيهه كيفما يحبون بما وصلوا إليه من التقدم العلمى، فقد عجزوا، ولا يستطيعون ذلك ما لم يأذن به الله تعالى.

ومن ذلك: استدلال المتكلمين على إثبات نبوة سيدنا محمد(ﷺ) بأحواله(ﷺ) قبل البعثة، وما كان عليه مما رئآه المشركون أنفسُهم، وشهِدوا له(ﷺ) به، فهو عندهم الصادق الأمين، وعليه فقد تنبه المتكلمون إلى أهمية ذلك الأمر.

ومن الوقوع المُشَاهَد أيضاً ما يمكن أن يستدل به المتكلمون المعاصرون على مسألة أخرى متعددة مثل: إثبات السحر، والكرامات، والموت، والاستدلال على بطلان القول بوجوب الأصلح، وبطلان وجوب العوض... وغيرها.

الإجراء الثالث لتجديد عرض المسائل هو: ضرورة تقسيم المسائل الى: أصول وفروع.

أمّا فيما يتعلق باقتراح تقسيم المسائل الكلامية الى: أصول وفروع، فأول ما أجدنى مدفوعاً لقوله: إننا لا نشك فى التفريق بين أصول العقائد الإيمانية الكبرى: كالإيمان بالله تعالى، ....، وهى العقائد التى نص عليها قوله تعالى: "آمَنَ

الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ"(البقرة/٢٨٥)، وبين فروع المسائل العقدية الأخرى، فالجميع يجد فى نفسه تفريقاً بين الإيمان بأصل الميزان مثلاً، وبين تفاصيله الأخرى: كنوع الميزان، وحقيقته، ومادتة، والشئ الموزون، وأيضاً نجد الكل يؤمن بوجود ابليس، والجن، والشياطين، والعفريت، والقرين، كما وردت به نصوص القرآن الكريم، ولا يخالف فى ذلك عاقل، ولكن التفاصيل الأخرى: كالسؤال عن هل فرق بين هذا الأنواع أو لا فرق بينها؟ وتعيين وجه التمايز بن هذه الأصناف إن وجد؟ كل هذا مما حارت فيها العقول، وعليه فأصول العقائد لا يسوغ فيها الخلاف والثوابت لا يُجَادل فيها مسلم، وأمّا الفروع وكل ما لم يرد به تكليف، فهو مما يسوغ الخلاف فيه، حيث ثبت بالقطع،

وكذلك نفرق بين ما ثبت بدليل قطعى أو بدليل ظنى، فالقطعى لا يسوغ الخلاف فيه ولا الجدل حوله، وأمّا الظنى فى الثبوت أو الدلالة أو فيهما معاً ففيه نوع مسامحة، وكلٌ يقول بما أدَّاه إليه اجتهادُه فى فهم النصوص حسبما قسم اللهُ تعالى له من الفهم، وبالقدر الذى اعطاه الله تعالى من الفتح والمنح.

وقد تنبه المتقدمون لمثل هذا، فكانوا ينصون غالباً على نوع الأدلة التى تثبت أصول أو فروع العقائد، كما فعل التفتازانى (ت٧٩٢هـ) عندما تحدث عن الإسراء والمعراج، فنجده يقول: "مِعرَاجُ النبىِّ(ﷺ).الى المسجد الأقصى ثَابِتٌ بالكتاب، وهو فى اليَقَظَةِ، وبالجَسَدِ بإجْمَاعِ القرنِ الثانِى، ثم إلى السماء بالخبر المُسْتَفِيضِ، ثم إلى الجنة، أو العرش، أو إلى طَرَفِ العالمِ بخَبَرِ الوَاحِدِ"[1] فنجده

(١) شرح المقاصد للتفتازانى ٣/٣٠٧، ٣٠٨. تحقيق إبراهيم شمس الدين- دار الكتب العلمية بيروت ط(١)٢٠٠١م.

يشير لكل مسالة مقرونة بدليلها مثل: القرآن، الإجماع، الخبر المستفيض، خبر الآحاد، ليعَلم المُتلَقِّى درجة الثبوت، وما يترتب عليه من القطعية والطنية، الظنيَّة، قبول الخلاف فيها أو درّه، على أن الخلاف الجائز يجب أن يكون بضوابطه، وآدابه دون جدلعقيم، أو تحامل وتعصب، وتسفيه، لذا يجب أن يسير وفق قواعد الحوار كقاعدة: (لا إجتهاد مع وجود النص[1] القطعى الثبوت والدلالة)، وقاعدة: (لا يُخَطَأُ مُجتَهِدٌ) وقاعدة: (كلُ مجتهدٍ مَأجورٌ أو مُصِيبٌ)، وقول المتكلمين: (فإن الخَصمَ وإنْ خَطْأنَاه لا نُخرِجُهُ من المتكلمين)، وغير ذلك من ضوابط الاجتهاد. مع التأكيد على وجوب أن يُسْنَدَ ذلك الاجتهاد الى أهل التخصص الدقيق، بل الى خواصهم دون ألفافهم، وأسارع فإنبه على ما قد يقفز الى ذهن القارئ: هل يوجد اجتهاد فى العقائد؟!! قلت بتقسيم المسائل إلى: أصول، وفروع كما ذكرت، والكلام فى الفروع الجزئية أو الظنية فقط، أما الأصول فلا كلام فيها، فقد حسمت وانقطع الكلام فيها، فانتبه رعاك الله.

الإجراء الرابع لتجديد عرض المسائل هو: ضرورة تحديد وتجريد المسائل الخِلَافيَّة: وهنا أقترح: أن يقوم جَمْعٌ من المتكلمين بتحديد المسائل الخلافية الكبرى، أو قل المسائل العويصة فى علم الكلامية، وجمعها وترتيبها، حتى يكون الدارس على معرفة بها، ويغلب على ظن الناظر فيها: أنه لا يمكنه الحسم فيها بقول معين، ويرجع ذلك الى طول النزاع، وكثرة الخلاف فيها، وامتداد الجدل حولها، وعدم الانتهاء فيه الى حد معين، ومن أمثلة هذه المسائل من وجهة نظرى الخاصة: مسألة خلق أفعال العباد، ومسألة رؤية الله تعالى، وغيرها من نظائرها.

(١) البعض يجعل النص مطلقاً دون قيد، وبعضهم يضيقه فيقيده بقيد: النص القطعى الثبوت والدلالة.

الإجراء الخامس لتجديد عرض المسائل هو: ما يتعلق بضرورة تحريرِ مَحَلِ النِزَاع فى المسائل الكلامية: تحتاج مسائل كثيرة من مسائل علم الكلام الى تحرير محل النزاع بين المتنازعين فى مباحثه، ولو تم التحديد لموضع الخلاف بين المتنازعين؛ لأدى ذلك الى إنهاء قدر كبير من طول الجدل، الذى طالما اتَّكَئَ عليه الـمُهاجمون لعلم الكلام؛ بحجة أنه تحول من نصرة العقائد الدينية والدفاع عنها الى الجدلية ونصرة الآراء المذهبية والدفاع عن الفرق الخاصة بالإمعان فى العصبية، وقد قمت بالإسهام فى التأسيس لذلك بوضع لبنة أولى فى هذا الإتجاه فإعددتُ بحثاً يحمل عنوان: تحريرُ مَحَلِ النِزَاع فى مسائل عِلْمِ الكَلَام[1]، وقد جَمَعْتُ فيه -بعون الله تعالى- أكثرَ من مَائةِ [100] مسألةٍ حَرَّرَ المتكلمون فيها مَحَلَّ النِزَاعِ، ومن تلك المسائل التى حرر المتكلمون فيها محل النزاع: إثبات صفة الإرادة لله تعالى وفى بيان ذلك يقول البيضاوى(٦٨٥هـ): "تَوَافَقَ الجمهور على: أنّه تعالى مريدٌ، وتنازعوا فى: معنى الإرادة: فقال الحكماءُ: هى علمُه بأنّه كيف ينبغى أن يكون نظامُ الوجودِ حتى يكون على الوجه الأكمل، ويُسمُونَه عنايةً، وفسَّرَها أبو الحسين: بعِلمه تعالى بما فى الفعل من المصلحة الدَاعِيَة الى الإيجاد، و[فسَّرها] النَجَارُ: بكونه غيرَ مغلوبٍ ولا مكره، و[فسَّرها] الكعبىُ بكلمة: [كن] فى أفعال نفسه، وأَمْرُهُ فى أفعال غيره، وقال أصحابُنا، وأبو على، وأبو هاشم، والقاضى عبدُ الجبار: إنّها صفةٌ زائدةٌ مغايرةٌ للعلم والقدرة، مُرَجِّحَةٌ لبعضِ مقدوراتِه تعالى على بعض".[2]

---

(١) تحرير محل النزاع بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة عدد: (١٠٢) ابريل٢٠١٧م.

(٢) طوالع الأنوار من مطالع الأنظار للبيضاوى ص١٨٥، ١٨٦.

الإجماع هنا منعقد على إثبات صفة الإرادة لله تعالى، ولكن الخلاف بينهم واقع فى بيان المراد بالإرادة وتفسيرها.

ومثاله أيضاً ما ورد من تحرير محل النزاع فى إثبَاتُ أصل صِفَات المعانى كلياً بوجه عام، وفى ذلك يقول المتولى الشافعى (ت٤٧٨هـ): "إذا ثبتَ أنّ البارى تعالى: قَادرٌ، عالمٌ، حيٌ، فعندنا: الباري تعالى عالمٌ بعلمٍ، قادرٌ بقدرةٍ، حيٌ بحياةٍ، وعلْمُهُ قديمٌ، وقدرتُه قديمَة. والمعتزلةُ وافقونا على: وصفه تعالى بأنه: قادرٌ، عالمٌ، حيٌ، إلا أنهم نَفَوا: العلمَ، والقدرةَ، والحياةَ، ثم اختلفوا في العبارة عن وصفه بهذه الأوصاف، فقال بعضهم: هو عالمٌ بنفسه، وقادرٌ بنفسه. وقومٌ قالوا: عالمٌ لا بنفسه ولا بعِلَّة. وقومٌ قالوا: هذه الأحكامُ ثابتةٌ بأنفُسِها"(١)، فقد اتفق الأشاعرة والمعتزلة على إثبات وصف لله تعالى بتلك الأوصاف، فهو جلّ وعلا قادر...الخ، لكن النزاع واقع بين الفرقتين فى: هل الله تعالى قادر بقدرة -كما اختار الأشاعرة- أم بذاته تعالى -وهو رأى المعتزلة- بل اختلف المعتزلة فيما بينهم أيضاً فى: التعبير عن المعنى الذى يريدون به تحقيق علة الوصف لله تعالى.

العنصر الثالث من تجديد عرض المسائل هو: التجديد فى العرض اللُغَوىّ: معجماً، ونحواً، وبلاغةً.

لا شك فى أن البعد اللغوى كان من أسبابِ الهجومِ على علم الكلام، وتجدِيدُه يعنى وجوبَ مراعاة حُسْن العرض فيما يتعلق باللغة التى ينبغى أن تعالج

(١) المغنى فى أصول الدين لأبى سَعْد عبد الرحمن بن مَأمون بن علىّ المتولي النيسابورى الشافعي(ت٤٧٨هـ) تحقيق د/خلف عبد الحكيم الفِرْجَانِىّ ص٢٩٠، ٢٩١-بحث منشور بحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق جامعة الأزهر عدد(١٤) ج (٦) سنة ١٤٣٥/٢٠١٤.

بها مسائل العلم معجماً ونحواً، وبلاغة، ووجوب تيسيرِها.

وأقترح فيما يتعلق بتجديد العرض اللغوى من: (جهة المعجم) وأعنى بـه: الحرص على استخدام المفردات السهلة الواضحة المعنى، وعدم الاستغراق فى الألفاظ المهجورة فى الاستخدام التى عفى عليها الزمن، وحلَّتْ ألفاظٌ أخرى محلُها، والبعد عن الألفاظ الغريبة بعيدة الإدراك، مثلما ورد عند الحديث عن شيئية المعدوم فى عبارة (الشَيْئِيَّةُ تُسَاوِقُ الوجودَ عندهم)[1] أي عند المعتزلة، فكلمة تساوق هذه لا يفهمها الدارس المعاصر ما لم يرجع إلى المعاجم اللغوية ومتون اللغة، وماذا عليه لو قال: تساوى الوجود، أو تصاحبه ونحوها من الألفاظ القريبة.

ويلحق بذلك البعد عن الألفاظ التى تشير الى التجريح، أو تحمل فى دلالتها معنى السب، أو التعريض، بل يجب أن تكون لغة سهلةً، ومهذبةً، مختارةً بعنايةً بعيداً عن الفحش والوحشية.

وفيما يتعلق بتجديد العرض اللغوى من: (جهة القواعد النحوية) فيجب مراعاة قواعد: الذكر والحذف، والإضمار والإظهار، والتقديم والتأخير، وبيان عَوْد الضمائر، وتوضيح مرجعها، واظهارُ المرادِ بها عند طول الكلام أو الفصل، فلا بأس اليوم من الأخذ بالقواعد النحوية التى تقول بجواز: إعادة حرف الجر، وحرف النفى بعد حرف العطف، للتوضيح ودفع اللبس، ومنع توهم غير المراد.

وفيما يتعلق بتجديد العرض اللغوى من: (جهة البلاغة) فيجب على المتكلم مراعاة مقتضى الحال فيمن يوجه إليهم الخطاب: أهُم من العَوَام، أو من صغار الدارسين، أو من المتوسِطِين، أو من المتخصصين كطلاب الدراسات العليا، أم هم من العُلماء البارزين؟ وقد أشار المتقدمون الى ذلك عندما تحدث الغزالى

(١) المواقف لعضد الدين الإيجى ص٥٤- دار الكتب العلمية بيروت.

(٥٠٥هـ) عن أصناف الناس تجاه الكلام، ومدى أهميته لبعضهم دون بعض الناس، باعتبار حالهم من جهة: الإيمان، أو العناد، أو الاسترشاد[١]...، فمن الممكن أن نستأنس بهذا التقسيم هنا أيضاً، ولأيضاً يجب مراعاة الاستعمال الحقيقى والمجازى، ومعرفة المراد بالتأويل، وضرورة معرفة معناه الصحيح، ومعرفة شروطة، وضوابطه؛ فيكون صحيحاً مقبولاً، أو مزولاً مردوداً عند انعدام تلك الشروط، وضرورة الاقتصاد فى الأخذ به، وعدم الإيغال والمغالاة فيه، وقد أشار ابنُ رشد (٥٩٥هـ) الى التأويل ووجوب الاقتصاد فيه، فقال:"أجمع المسلمون على أنه ليس يجب أنْ تُحمَل ألفاظُ الشرعِ كلُها على ظاهرِها، ولا أن تخرجَ كلُها عن ظاهرها بتَأوِيل"[٢]. وعبارات المتكلمين فى ذلك كثيرة، يلاحظها من يصبر على مطالعة المطولات المصنفة فى علم الكلام، أو مراجعة بحثى الذى أعددتُه فى ذلك وسميتُه: الدليل اللغوى عند المتكلمين دراسة نظرية وتطبيقية ونشرتُه بحولية كلية البنات الاسلامية جامعة الأزهر ببنى سويف.

ومن هذا القبيل نجدُ تعبير عضد الدين الإيجى التى يحتاج لشرح وبيان فى قوله: (والذى أحسَبهم أرادوه حُسباناً يُتاخِم اليقين)[٣]، فقد أراد أن يُكَنِّى بذلك عن: الظن الغالب القريب من اليقين، فهلّا قال: يقارب اليقين، أو ظن قد يصل الى اليقين، فمثل هذه المعانى ينبغى التعبير عنها بعبارات واضحة حقيقية غير مجازية أو كنائية، فضلاً عن أن هذا التعبير يضعف القول ويرفع الثقة به.

وبالجملة: فيجب على المتكلمين عدم الإغراق فى استعمال المجازات والكنايات، والأساليب الإنشائية، وغيرها مما يحسن فى مجال الأدب، ويتفاضل به

(١) الاقتصاد فى الاعتقاد فى التمهيد الثانى ص ٧ .

(٢) فصل المقال ص ٣٣ تحقيق د/ محمد عمارة –دار المعارف بالقاهرة.

(٣) المواقف لعضد الدين الإيجى ص ٥٧.

الأدباء والكُتَّاب، ولا يجمل ذلك بعرض العقائد الإسلامية، وحقيقةً: كان سلفُنا من المتكلمين علماء باللغة وقواعدها، ودقائقها فى شتى مجالاتها، فكتبوا بما يناسب ثقافتهم، وكان هذا المُعتَاد عندهم، أمّا اليوم فقد عانَى البعضُ منها؛ لضعف المهارات اللغوية فى الواقع المعاصر، ثم لم يفكر ذلك الدارس -الذى هجرَ فهم لغته الجميلة الباسلة- فى ضعف مستواه هو، والعمل على تحسينه، فاتّجَه غضَبُه -لعدم فهمه- إلى علم الكلام والمتكلمين، وأتهامهم بصعوبة أسلوبهم، وغرابة مفرداتهم، وقديماً قالوا لأحد اللغويين: لم لا تقول ما نَفْهَم؟ فأجابهم: ولِمَ لا تفهم ما أقول!! لكن على كل وجه نحتاج للتجديد العرض اللغوى، فاللغة كائن حى متجدد كما يقول اللغويون، والأمر الذى أراه مهماً: هو محاولة الارتقاء بالمستوى اللغوى للدارسين، فقد ضعف المستوى اللغوى لحد بعيد جداً حتى تردى؟! وتلك مشكلة كبرى حقاً.

ومما يتعلق بتجديد العرض اللغوى تحرى اختيار الكتب المقرر تدريسُها بعناية مع مراعاة الحال، والمقام فى صياغتها، لذا أقترح أن يتم الاستعاضة عن كتاب شرح المواقف الذى يتضمن المتن والشرح معاً، بما يمثله من صعوبة على صغار الدارسين بكتاب آخر أيسر منه مثل: كتاب الاقتصاد فى الاعتقاد للغزالى(ت ٥٠٥هـ) أو كتاب (غاية المرام) للآمدى(ت٦٣١هـ) مثلاً أو غيره... مما يسهل فهم الدارسين له، وأفضل من وجة نظرى أن يُقرَّر على الطالب جزءٌ يسيرٌ منه كمسألة، أو بضع مسائل من بعض كتب التراث فى شكل (دراسات نصيَّة) كما هو الحال فى بعض المواد، وتكون لها درجة تمثل عشرين من مائة من مجموع درجات التقويم النهائى، ويفضل أن تكون باقى المادة مكتوبة بأسلوب معاصر لأستاذ المادة، أو لأحد الأساتذة الكبار أو لأحد الأقسام العلمية.

العنصر الرابع: التجديد فيما يتعلق بضرورة (تحرير المصطلحات الكلامية) :

من أهم ما يتعلق بالتطوير فى الدرس الكلامى ضرورة تحديد وتحرير المصطلحات الكلامية، وبيان معانيها ومدلولاتها بدقة، وبيان اختلاف مدلول اللفظ من جماعة لأخرى، فقد يكون له معنى اصطلاحى خاص عند جماعة معينة، ثم هو نفسه يستعمل بمعنى أخر عن فرقة ثانية، وقد أدى ذلك إلى غموض وعدم وضوح الفروق بين الإصطلاحات المتعدده للفظ واحد؛ لأن الكثير من الخلط بين المفاهيم يرجع الى: تعدد الدلالات، ومن المسلم به أيضاً: أنه توجد عدةُ مصطلحات فى هذا العلم تحتاج الى بيان المراد منها فى اصطلاح كل طائفة، وبيان الخلاف فى مراد كل فرقة من هذا المصطلح الواحد، إذا وجد خلافٌ في معناه، وقد نبه حجةُ الإسلام الإمام الغزالى (ت ٥٠٥هـ) على ضرورة تحرير المصطلحات فى كتابه (الاقتصاد فى الاعتقاد) فى القطب الثالث الذى خصَّصَه للحديث عن أفعال الله تعالى، حيث عقد مقدمةً فى شرح الألفاظ التى سيدور الحديث عليها فى هذه الدعاوى، كبيان معنى: الواجب، والحُسن، والقُبح، والعَبَث، والسَّفَه، والحِكمَة، وقال: (إنّ هذه الألفاظَ مُشْتَرَكَةٌ، ومَثَارُ الأغَاليطِ إجْمَالُها، والوجهُ فى هذه المباحث أن نطرحَ الألفاظَ، ونُحَصِّلُ المعانى فى العقل بعبارات أخري، ثم نلتفت الى الألفاظ المبحوثة، وننظر الى تفاوت الاصطلاحات فيها)[1] ثم شرع يذكر أنّ للواجب معانٍ ثلاثة: الواجب يعنى: (ما كان فى تركه ضررٌ ظاهرٌ)، أى هو: ما يثاب فاعلُه، ويعاقب تاركُه، فإنْ كان الضررُ أو العقابُ فى الآخرة وعُرِف بالشرع، فهو واجب شرعى، وإن كان فى الدنيا وعُرِف بالعقل فهو واجب عقلى، وقد يسمى: واجباً حتى عند من لا شرع له، كالواجب على الجائع أنْ يأكل، والواجبُ يعنى: (ما تَرَجَّحَ فعلُه على تركه)؛ لِمَا يتعلق بتركه من الضرر

(١) الاقتصاد فى الاعتقاد للغزالى فى القطب الثالث ص ٨٠ مكتبة مصطفى البابى الحلبى بالقاهرة ط ١٩٦٦م.

بتاركه، كترك الجائعِ المُشْرِفِ على الموت الأكلَ من الخبزِ الذى وجده، فأكلُه هنا واجبٌ بهذا المعنى، والواجب يعنى: (ما يؤدى عدم وقوعه الى مُحَالٍ)، كأن يقال: ما عُلِمَ وقوعُه، فوقوعُه واجِبٌ؛ حتي لا ينقلب العلمُ جَهلاً، أى أنّ ضدَهُ محالٌ. ثم يُبطل قولَ خَصمِه بهذا البيان فيقول له: قولُك واجبٌ غيرُ مفهوم؛ لأنَّنَا بيَّنا معانى الواجب، فالضرر على الله محال، ولا يلحقه تعالى ضرر، وليس يلحقه من ضده محال، فليس فى تركه تعالى للخلق والتكليف محالٌ يلحقه تعالى.

وكذا تعريف القبيح هل يعنى: مخالفةَ غرضِ المُكَلِّف، وهو اللهُ تعالى، أو مُخَالَفَةَ غرضِ المُكلّف، وهو العبد، فمهما أراد المُخالفُ منه المعنى الأول، بطل كلامه؛ لأنّ الله تعالى مُنزَّهٌ عن الأغراض، وإنْ أراد به المعنى الثانى نوقش فيه: باختِلاف الأغْراضِ بين الناس، وأنَّ الملائمةَ للغرضِ أو مخالفته أمْران إضَافِيان واعْتِبَارِيان لا ذَاتِيان، فهما يختلفان باختلاف الأشخاص ويختلف فى حق شخص واحد بحسب الأحوال، ويختلفان بحق شخص واحد بالأعراض فرب فعل يواقف الشخص من وجه ويخالفه من وجه آخر، فيكون حسناً من وجه، وقبيحاً من وجه.

ويستوى فى ضرورة الحاجة الى التحديد الدقيق للمصطلحات القدماء والمحدثون من باب أولى، فقد تقدم مثاله فى القديم، وفى الحديث نجد مصطلحات كانت مثاراً للخلط والتلبيس على الناس مثل: الأصولية، التنوير، والحداثة...، فمثل هذه المفاهيم تختلف من جماعة لأخرى، ومثل ما يقال: فى الخلاف فى أجل المقتول، وهل هو ميت بأجله؟ أم أنّ القاتل قطع عليه الأجل، ولو لم يقتل، لعاش إلى أجله؟ بناءً على معنى الموت: هل هو صفة وجودية، أو هو أمر عدمى؟ فيعنى: عدم الحياة، أم هو صفة وجودية تضاد الحياة؟ وهل القتل مثل الموت؟ أم يختلف عنه؟ حيث إن القتل يمكن ملاحظة واعتبار فساد البنية قيد فيه، فيزيد

عليه بفساد البنية بأى ضرر يلحق الجسد، أم أن القتل هو: خروج الروح فقط كالموت، وإذا كان الموت فعل الله تعالى، فهل القتل فعل الله تعالى أيضاً كالموت؟ أم فعل العبد؟ فمن هنا نشأ الخلاف فى أجل المقتول؟ وأظن أنه لو حُرِّرَت المصطلحات بدقة؛ لزال الخلاف وارتفع النزاع.

ويمكن عمل ملحق خاص بكل كتاب فى بيان المصطلحات الواردة فيه مع شرحها، وتحرير ما يحتاج الى تحرير منها؛ ليسهل على الطالب الرجوع إليها بسهولة، ويكون ذلك عوناً على جمعها، واستيعابها علمياً وفكرياً.

المحور الثالث

التجديد بضرورة العناية بدفع الشبهات.

تأتى أهمية دفع الشبهات الموجّهة إلى المعتقدات الدينية من خلال تعريف علم الكلام الذي يقوم على جناحين هما: الاستدلال على العقائد الإيمانية، ودفع الشبهات عنها، فالمتكلمون محتاجون الى العناية برد شبهات المنحرفين عن أصول الدين، سواء كانوا من المستشرقين أم من غيرهم.

والواجب عليهم فى ذلك التَسَلُّح بعدة أمور من أهمها:

ـ أهمية معرفة الخصم والوقوف على ثقافته، ومعرفة منطلقاته.

ـ أهمية التكوين العلمى والمعرفى للمتخصص فى الرد على الشبهات، وهو ما أشار إليه الإمام الغزالى فى أول نقده للفلاسفة فى مطلع كتابه المنقذ من الضلال.[1]

(١) فيقول الإمام الغزالى فى المنقذ من الضلال ص ١٢٦: "فعلمت يقيناً أنّه لا يقف على فساد نوع من العلوم من لا يقف على منتهى ذلك العلم حتى يساوى أعلمهم فى أصل ذلك العلم، وعلمت أنّ ردَّ المذهب قبل فهمِه والاطلاع عليه، رَمىٌ فى عَمَايَة".

ـ أهمية أن يتحلى المتكلم بالهدوء والصبر، وعدم العصبية، والطمأنينة وعدم الانزعاج من الشبهات عند سماعها مهما عظمت الشبهة فى نفسه، فما من شبهة إلا ولها جواب يذهب بها.

ـ التوثيق العلمى الدقيق للشبهات، ولمنطلقات الردود عليها.

وقد تنبه المتقدمون الى ضرورة العناية بهذا الفن، فوضعوا له أصولاً، وآداباً فى علمٍ خاص يعرف بعلم: (أدب البحث والمناظرة) وهو مادة دراسية على طلاب الدراسات العليا بقسم العقيدة والفلسفة الإسلامية بجامعة الأزهر.

ومن أهم الشبه التى أثارها المخالفون: ما دار حول الوحى الى سيدنا محمد(ﷺ)؛ لأنهم يعلمون أن فى هدم الوحى –الذى هو أساس ثبوت الرسالة– هدماً للنبوة كلياً دون عناء فى معالجة نقض جزئياتها، وتتبع مفرداتها، وكذا شبهاتهم حول عموم الرسالة، وختمها، ودعوى بشرية القران الكريم، والتشكيك فيه، والتشكيك فى ألوهية الإسلام عامة، فقالوا فيه إنه كشأن غيره من الأنظمة البشرية بدأ ساذجاً بدائياً، ثم نضج، وارتقى بفعل الفكر الإنسانى المتعاقب عليه، والشبهات التى دارت حول القدح فى عصمة الأنبياء عليهم السلام، ...وغيرها.

ويمكننا الاستعانة فى الرد على عدة شبهات من خلال الاستدلال بالواقع المشاهد المتمثل فيما كانت تعانيه البشرية قريباً من وباء كرونا المستجد، وقد وقف العالَم أمامَه عاجزاً، متحيِّراً فلم يجدوا شيئاً لتخفيف انتشاره غير العزل الكامل للأفراد وللبلدان والولايات؛ خوفاً من العدوى وانتشار البلاء، بما يعرف: (بالحَجْر الصِحى) فقد أوصى بذلك نبينا محمد(ﷺ) منذ بعثته فى حديثه الشريف الذى قال فيه: "إِذَا سَمِعْتُمْ بِالطَّاعُونِ بِأَرْضٍ فَلاَ تَدْخُلُوهَا، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ

وَأَنْتُمْ بِهَا فَلاَ تَخْرُجُوا مِنْهَا"[1]، والحديث الذى قال فيه(ﷺ): "لَا يُوْرِدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ"[2] ففى هذا ردٌ قوى مفحم على إدّعاء: بشرية القرآن، وفيه: إثبات الوحى والرسالة له(ﷺ) فحديث النبى(ﷺ) عن العزل الصحى فى ذلك الماضى السحيق، وفى تلك البيئة الجاهلية أكبر دليل على أنه يتلقى هذا العلم من الوحى من لدن حكيم عليم.

وأشير الى أن: الشبهات المثارة حول الإسلام ليست مقتصرةً على العقائد ولا خاصة بالمتكلمين وحدَهم، بل عَمَّتْ وشملت كل العلوم العربية والإسلامية، لذا فهى تحتاج إلى جهد عام لكل علماء المسلمين، كلٌ منهم فى تخصصه الذى برَع فيه، ونذر نفسه له؛ نظراً لكثرة الشبهات والطعون الموجهة الى الإسلام فى شتى نواحيه ومختلف فروعة، فالواجبُ تصنيف تلك الشبهات، وإسناد كل فئة منها الى أهل التخصص فيه، فكل طائفة من العلماء تتولى الرد على شبهاتها الخاصة بها، كأهل التفسير، والحديث، والعقيدة، وعلماء القراءات، والشريعة، المؤرخين، واللغويين....وغيرهم، وقد جرت محاولات رائدة وجادة ومتعددة فى هذا الميدان من المنظمات الإسلامية المصرية والإسلامية داخل مصر وخارجها. ويمكن تخصيص مادة دراسية تتناول دفع الشبهات عن العقيدة تحمل اسم: الدفاع عن العقيدة أو شبهات حول العقيدة، كما تسمى فى نظائرها فى الأقسام الأخرى، كمادة الدفاع عن السنة، ونحوها، ومما يعين فى معرفة شبهات المستشرقين والرد عليها: معرفةُ لغاتِهم، ويقتضى ذلك العمل على (التعاون بين الأقسام العلمية المختلفة) مما يكون عوناً على القيام بهذا الدور؛ وهو ما سأشير إليه هنا بإيجاز.

---

(١) الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه باب ما يذكر فى الطاعون ج١٣٧/٧حديث رقم: (٥٧٢٨) ومسند أحمد ١٢٨/٣.

(٢) اخرجه البخارى فى كتاب الطب باب رقم: (٥٣) لا هَامَة.

تنويه فى: ضرورة التعاون مع بعض الأقسام العلمية مثل:

- **قسم الحديث الشريف وعلومه.**
- **أقسام الترجمة والدراسات الإسلامية باللغات الأخرى.**
- **الأقسام المعنية بتحقيق المخطوطات.**
- **أقسام العقيدة والفلسفة مع بعضها البعض.**

لا بد من مراعاة التعاون مع قسم الحديث الشريف وعلومه حيث نحتاج الى تخريج الأحاديث الواردة فى المطولات الخاصة بالعقائد ودراسة أسانيدها تمهيداً للحكم عليها بالقوة أو الضعف، وهذا جهد لابد أن يقوم به المتخصصون فى الحديث وعلومه، وهذا يسهل لنا الترجيح بين الآراء؛ تبعا لقوة الأدلة أو ضعفها.وهذا مفيد جداً فى النهوض بالأدلة وتجديدها.

وكذا لابد من التعاون مع أقسام الدراسات الإسلامية باللغات الأخرى الشرقية والغربية لتعمل تلك الأقسام على التبادل العلمى والفكرى فى القيام على ترجمة أهم المؤلفات العلمية ذات الشأن وتزويد أقسام العقيدة بتلك الكتب المترجمة تمهيداً للقيام بدراستها وتقييمها، أو تقويمها. وهذا مفيد جداً فى الرد على شبهات المستشرقين.

يلحق بذلك التعاون مع الأقسام والمراكز العلمية القائمة على التراث وتحقيق مخطوطاته ونشرها، فنحن فى حاجة ماسَّة الى تحقيق التراث الكلامى والفلسفى بوجه عام، وهذا يساعد فى فهم وتفسير مواقف ومسائل علمية قد لا يحسمها غير إخراج مؤلفات التراث، وليت نظرة بعض الأقسام العلمية الى التحقيق يتغير فى تقديره لعملية التحقيق؛ فقد شاع بين عامة المثقفين: أنه لا يقدم جديداً؟!. وهذا مفيد جداً فى اخراج التراث الدفين فى دور المخطوطات وفتح آفاق جديدة للعلوم، وأتمنى أن تنتشر تلك المراكز المتخصة فى تحقيق التراث،

كما هو الحال فى مركز تحقيق المخطوطات والبرديات العربية التابع لكلية دار العلوم جامعة المنيا، فقد تأسس منذ عام ١٩٩٦م تقريباً، وبلغ اليوم درجة عالية من النشاط العلمى.

وأيضاً يلحق بذلك ضرورة توثيق وتعميق التعاون بين أقسام العقيدة والفلسفة التابعة للجامعة والجامعات الأخرى ببث روح العمل ضمن فريق، أو العمل على نشر روح الأبحاث المشتركة بين الأساتذة فى نفس القسم والتخصص، فقد نجد بعض الباحثين فى بعض الأقسام على وعى محدود بالأبحاث التى تمت فى ذات القسم المشترك، وسيحقيق هذا التعاون يساعد فى استكمال ما انتهت إليه جهود السابقين، بما يساعد فى النهضة العلمية، وهذا مفيد جداً فى بث روح التعاون فى إتمام دراسة المسائل العلمية والموسوعات.

المحور الرابع فى:
ضرورة التَخَصُّص الدقيق

يعتبر الحديثُ عن التوجه نحو التخصص الدقيق فى أحد فروع العلوم نتيجةً حتميةً للانفجار المعرفِيّ المهول، فلم يعد فى طوق عقل بشرى عادى التوسعُ فى إدراك أطراف الثقافات الإنسانية، ولا حتى إدراك أحد فروعها بكل جزئياته إدراكاً تاماً، لذا كان التوجه الى فصل أقسام العلوم عن بعضها البعض ضرورةً مُلِحَّةً، وإن كان بين بعضها علاقة وثيقة، ويمكن الاستأناس لذلك بما كان من أمر الفلسفة نفسها فقد كانت تلقب فى القديم بأم العلوم، وكان يدرس تحت مظلتها أكثرُ العلوم والمعارف البشرية، ثم أخذت العلوم تنفصل عنها، فقد انفصل عن الفلسفة: علم النفس، وعلم الإجتماع، ثم انفصل كلٌ منهما عن الآخر، فأصبح لكل منهما قسم خاص به فصارا قسمين: قسم خاص بعلم النفس وقسم خاص بعلم الإجتماع...، حتى وصلنا فى واقعنا المعاصر الى أنواع متعددة للفلسفة مثل

فلسفة: شرقية وغربية، ويونانية ومسيحة وإسلامية، وفلسفة عصور وسطى وحديثة ومعاصرة، .... .

ومن ذلك ما حدث مؤخراً فى الأقسام العلمية بجامعة الأزهر الشريف، فقد انفصل قسم الفقة وأصوله الى قسمين علميين مستقلين -فى سنة ١٩٦٥م تقريباً- هما قسم الفقه، وقسم أصول الفقه، بل نجد قسماً لأصول الفقه الحنفى، وآخر لأصول الفقه غير الحنفى -فتأمل كيف وصل التخصص الى هذا الحد- ومثل هذا حدث فى قسم التفسير والحديث؛ فقد انشطرا إلى قسمين- مؤخراً فى سنة ١٩٩٢م تقريباً- هما الآن قسمان: قسم التفسير وعلوم القرآن، وقسم الحديث وعلومه.

هنا نصل الى ما نود الحديث عنه، وهو الجوابُ عن سؤال مُفَادُهُ: هل يمكن أن نجعل التخصص فى دراسة العقيدة والفلسفة الإسلامية منذ بداية الدراسة بالفرقة الأولى؟ بدلاً من كونه فى الفرقة الثالثة- كما هو الوضع الآن- أو نسأل هل يمكن أن نفصل قسم العقيدة والفلسفة فى الدرآسات العليا الى قسمين: قسم للعقيدة الإسلامية، وقسم آخر للفلسفة الإسلامية؟؟ بحيث ننادى بأن يستقل قسم العقيدة عن الفلسفة الإسلامية، أو على الأقل نطالب بفصل قسم العقيدة والفلسفة عن الأقسام الأخرى فى كلية أصول الدين ونظائرها، كنوع من تعميق التخصص؛ للحصول عِلمٍ، وكَمٍ، وكيفٍ أفضل مما هو علية الآن فى ذلك التخصص فى الدراسة الجامعية الأولى، وكذا فى مرحلة الدراسات العليا.

وجوابى عن هذا السؤال بتأكيد ذلك الفصل، بل أنادى بضرورة ذلك الفصل بينها من أول يوم فى الدراسة الجامعية؛ تعميقاً للتخصص، ففى مرحلة الإجازة العالية (الليسانس) يتم الفصل، وتخصص الدارس فى أحد الأقسام من أول يوم؛

فتصير الدراسةُ متخصصةً منذ الفرقة الأولى فى أحد الأقسام التى يختارها الطالب -بحسب اللوائح والقوانين- وهى:

١. قسم التفسير وعلوم القرآن.

٢. قسم الحديث وعلومه.

٣. قسم الدعوة الإسلامية.

٤. قسم العقيدة والفلسفة الإسلامية.

وكذا فى مرحلة الدراسات العليا يمكن أن نفصلهما تعميقاً، ليصيرا قسمين علميين مستقلين؛ لأننا لم نجد تخصصاً يتسم بالسعة وترامى الأطراف التى يشتمل عليها، والثقافات المندرجة تحته كقسم العقيدة والفلسفة؛ فلنجعله قسمين فى الدراسات العليا أيضاً هما:

القسم الأول(فى الدراسات العليا): قسم العقيدة الإسلامية، أو علم الكلام.

القسم الثانى(فى الدراسات العليا): قسم الفلسفة الإسلامية.

وحجتى فى ذلك ما تقدمت الإشارة إليه من: حاجتنا الملُحَّة الى التخصص الدقيق فى فروع العلوم والمعارف فى هذا العصر الذى يتسم بأنه عصر الانفجار المعرفى الهائل، وكذا تخفيفاً على الدارس؛ ابتغاء الحصول على الدراسة عميقة شاملة، ولتحسين المخرج التعليمى المتميز فى الكم والكيف، واستدلالاً بما يحدث من الحركات الانفصالية المتواصلة فى بعض الأقسام العلمية التى تصل العلاقة بينها الى حد الوحدة العضوية الواحدة داخل الجامعات المصرية، وداخل جامعة الأزهر بصفة خاصة، وإذا كان هذا الأمر على بالإيجاب والقبول، وتبنى فكرة الفصل والاستقلال، فمن الواجب على أن أطرح التصور الممكن لهذا القسم الجديد وهو ما سأتحدث عنه.

التصور المبدئى لقسم العقيدة الإسلامية

نشير أولاً إلى موقع قسم العقيدة والفلسفة الإسلامية فى الدراسة الجامعية بجامعة الأزهر، حيث إنه يتبع إحدى الأقسام التابعة لشعبة أصول الدين بكليات أصول الدين، وكليات الدراسات الإسلامية للبنين[1]، وكليات البنات الإسلامية، وكليات البنات الأزهرية، وما يناظرها مما يشترك معها فيما يعرف باسم: (قطاع أصول الدين)، حيث تتم الدراسة بالفرقة الأولى والثانية بشعبة أصول الدين فى مرحلة الإجازة العالية (اليسانس) بصورة عامة، فيقرر على الدارس مواد الأقسام الأربع –التفسير، والحديث، والدعوة، والعقيدة، ثم يبدأ فى أول الفرقة الثالثة تخصص الدارس فى أحد الأقسام السابقة، وهى: التفسير، والحديث، والدعوة، والعقيدة، هذا هو الوضع الكائن اليوم.

أما عن النظرة المستقبلية المأمولة –بإذن الله تعالى– فإننى أنادى: بوجوب تخصيص قسم للعقيدة والفلسفة من أول يوم بالجامعة، فأول ما يجب هو جعل تلك الأقسام الأربعة مستقلة تماماً منذ اليوم الأول من بداية الدراسة بالفرقة الأولى لشعبة أصول الدين، بمعنى أن يتخصص الطالب منذ أول يوم فى دراسته الجامعية بأحد تلك الشعب أو الأقسام السابقة الذكر، وليس من الفرقة الثالثة –كما هو الحال الآن– وليس ذلك الفصل بدعاً؛ فقد انفصل أحد الأقسام عن كلية أصول الدين والدعوة، وهو قسم الدعوة الإسلامية، وغدا هذا القسمُ كليةً مستقلة –

(١) ما عدا كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة؛ لأنها تمثل قطاعاً خاصاً بجامعة الأزهر هو قطاع: (الدراسات الإسلامية والعربية) وعليه فلها لائحتها الدراسية الخاصة التى تتناسب مع عمومها فى شتى التخصصات التى منها: قسم أصول الدين الذى يبدأ منذ الدراسات العليا فقط، ثم ينفصل تخصص العقيدة والفلسفة عند اختيار الدارس موضوعاً للتسجيل فى رسالة التخصص الماجستير، وهذا أول مراحل التخصص فى العقيدة والفلسفة فيها.

فنشأت كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة منذ عام ١٩٧٨م تقريباً، وقد حدث هذا رغم استمرار أقسام الدعوة فى العمل كشعبة من كليات أصول الدين فى جامعة الأزهر بالقاهرة والأقاليم، وأشير إلى أن هذا الفصل لن يثقل كاهل الجامعة فى أى شى مطلقاً، ولن يضيف إليها أى عبء جديد، بل سيخفف عنها ما تنوء بحمله من الأعضاء، والساعات، والمقررات، والاختبارات...الخ.

والخلاصة: أنه لابد من التخصص والتشعيب منذ اليوم الأول فى الجامعة بأحد الأقسام الأربعة، التى منها قسم العقيدة والفلسفة الإسلامية، ولن يكلف ذلك الجامعة شيئاً، بل سيخفف عنها، وعن الأعضاء، وعن الطلاب أيضاً.

أقترح تعديل المقررات الدراسية بأن تقتصر المقررات على مواد التخصص الدقيق فقط، ويتحقق بحذف ما هو خارج عن التخصص من المقررات التى لا تتصل بقسم العقيدة اتصالاً مباشراً[١]، وإليكم جدولٌ يوضح المقررات الدراسية فى (مرحلة الليسانس) فى النظام الحالى المعمول به الآن بشعبة أصول الدين وما يناظرها مع الاقتصار على مواد قسم العقيدة خاصة:

(١) وبالتأكيد لابد أن يحدث ذلك التعديل بأقسام: التفسير، والحديث، والدعوة أيضاً، كما سيحدث فى قسم العقيدة.

الفرقة	عدد المواد	المتصل بتخصص العقيدة القرآن	الخارج عن التخصص
الأولى/ أصول الدين/ عامة	١٥ مادة	٥ مواد	عشر مقررات/٣٢ساعة
الثانية / أصول الدين/عامة	١٧ مادة	٦ مواد	أحد عشر مقرراً/٣٢ساعة
الثالثة / تخصص العقيدة	١٨ مادة	١١ مع علم النفس	سبع مقررات/٢٦ساعة
الرابعة / تخصص العقيدة	١٦مادة	١٠ بعلم الاجتماع، والاستشراق والتبشير	ست مقررات/٢٢ساعة

ولعلك أدركت الآن مدى كثرة المقررات التى تثقل كاهل الدارسين، فأى طالب يدرس ثمانية عشر(١٨) مقرراً فى العام؟!! هذا يبدو صعباً جداً، ويشتت تركيز الطالب، ويجهده، ويبدد جهده، مع ضعف الثمرة المرجُّوة.

وإليك تفصيل المقررات الدراسية بأسمائها هنا سأذكر لك قائمة بأسماء المقررات الدراسية التابعة لقسم العقيدة والفلسفة حسب ترتيب السنوات الدراسية، وساعاتها الأسبوعية، وفصلها الدراسى، مع إدراج مواد العقيدة المقررة على طلاب الشعب الأخرى كشعبة التفسير، والحديث، والشريعة الإسلامية، وجملتها ست (٦) مواد، منها أربع للتفسير، والحديث، ومادتان للشريعة:

مواد الفرقة الأولى بشعبة أصول الدين عامة قبل التقسيم الثلاثى المأمول خمس مواد:

توحيد	أولى- أصول	٢ ساعة – ممتد طول العام
منطق قديم	أولى أصول	٤ساعات/ الفصل الأول
تصوف	أولى أصول	٤ ساعات// الفصل الثانى
ملل ونحل	أولى أصول	٤س // الفصل الثانى
توحيد الإلهيات	أولى شريعة إسلامية	٤ س // الفصل الثانى

مواد الفرقة الثانية بشعبة أصول الدين عامة قبل التقسيم الثلاثى المقتـــرح ست مواد:

توحيد	ثانية- أصول	٢ س – ممتد
منطق قديم	ثانية أصول	٤س/ ف١
فلسفة عامة	٢ أصول	س/ف١
أخلاق إسلامية	ثانية أصول	ساعتان// ف٢
تيارات فكرية	٢ أصول	س// ف٢
توحيد	٢ شريعة إسلامية	٤س / فصل ١

مواد الفرقة الثالثة (بقسم العقيدة والفلسفة) بداية التخصص، وكان يجب أن يكون من أول يوم:

توحيد	ثالثة/ عقيدة	٣ساعات – ممتد
فلسفة إسلامية	ثالثة/ عقيدة	٢س – ممتد
فرق إسلامية	ثالثة/ عقيدة	٢س _ ممتد
فلسفة يونانية	ثالثة/ عقيدة	٤س// ف٢
تيارات فكرية	ثالثة/ عقيدة	٢س// ف٢

منطق حديث ومناهج بحث	ثالثة/ عقيدة	٤ ساعة/ فصل أول
ملل ونحل	ثالثة/ عقيدة	٤ ساعة/ فصل أول
أخلاق فلسفية	ثالثة/ عقيدة	ساعتان/ فصل أول
تصوف	ثالثة/ عقيدة	٢ س// فصل٢
تصوف	ثالثة/ تفسير وحديث	٤س / فصل ٢
توحيد	ثالثة/ تفسير وحديث	٤ساعة/ فصل أول

مواد الفرقة الرابعة (بتخصص العقيدة والفلسفة):

توحيد	رابعة/ عقيدة	٣ساعة / ممتد
فلسفة إسلامية	رابعة/ عقيدة	ساعتان/ ممتد
نصوص قرآنية وفلسفية	رابعة/ عقيدة	ساعتان/ ممتد
فلسفة أوربية فى العصور الوسطى	رابعة/ عقيدة	٤ساعة/ فصل ١
فلسفة اوربية حديثة ومعاصرة	رابعة/ عقيدة	٤ساعة/ فصل ٢
تصوف	رابعة/ عقيدة	ساعتان/فصل/٢
تيارات فكرية معاصرة	رابعة/ عقيدة	٤ساعة// ف٢
ملل ونحل	٤/ تفسير وحديث معا	٤ساعة/فصل ثانى
توحيد	٤/ تفسيروحديث معاً	٤ساعة/فصل أول

ملاحظات عامة على ما سبق من هذه المقررات الواردة بالجداول:

أولاً: أن المواد المتصلة بتخصص العقيدة فى الفرقة الأولى (٤) أربع مقررات فقط، وفى الفرقة الثانية (٥) خمس مقررات فقط، وفى الفرقة الثالثة وهى أول بداية التخصص (٩) تسع مقررات، وهذا جيد، وفى الرابعة (٨) ثمان مقررات، وهو جيد أيضاً.

ثانياً: أن قلة المقررات فى الفرقتين: الأولى، والثانية سببه عدم التخصص الدقيق، مع مزاحمة المواد الأخرى الخارجة عن تخصص العقيدة والفلسفة.

ثالثاً: أن القدر المقرر فى تخصص العقيدة بالفرقة الثالثة (٩) تسع مقررات، وكذا القدر المقرر بالفرقة الرابعة (٨) ثمان مواد، وكلاهما يمثل القدر الجيد الكافى فى التخصص، بل يمكنه تحمل زيادة مادة أو اثنتين لتعميق التخصص، فيصير عشرة مقررات.

رابعاً: هناك مواد عقدية وفلسفية -كالتوحيد، والتصوف، والملل والنحل- يتم تدريسها فى شعبة الشريعة، ولذا أقترح تخفيفها عن طلاب تخصص الشريعة الإسلامية، وأعفاءهم منها؛ لخروجها عن التخصص الذى نذر نفسه له، والاستعاضه عنها بمواد تخُصُهم وتعمق معرفتهم بالتخصص، كذا يعمم أمر التخفيف فى الأقسام الأخرى غير شعبة أصول الدين، مثل كاللغة العربية، والشريعة، وتغيير ذلك منوط بأرباب كل تخصص منها.

خامساً: من المهم جداً التنبه إلى: بقاء مشكلة مزاحمة المقررات الأخرى المغايرة للتخصص، وتبقى شكوى الدارس المستمرة من كثرة المقررات الدراسية التى تصل فى الفرقة الثالثة الى (١٨) ثمان عشرة مادة، منها سبع (٧) مقررات خارج التخصص، بواقع (٢٦) ست وعشرون ساعة أسبوعياً، وكذلك الأمر فى الفرقة الرابعة، وموادها (١٧) سبع عشرة مادة، منها ست (٦) مقررات خارج

التخصص، بواقع (٢٢) اثنتان وعشرون ساعة أسبوعياً، فهذه المُزَاحَمَة الشديدة لمواد التخصص بمقررات غير متخصصة فى العقيدة والفلسفة؛ حيث نجدها تصل الى نحو ست أو سبع مقررات، وهذه القدر الزائدة من المقررات قد تمثل أكثر من نصف أو تصل لثلثى المقررات الدراسية فى سنة دراسية كاملة فى بعض الكليات -فى غير جامعة الأزهر- وحقاً فهذا كم كثير ومتعب للدارس، وقد يكون عائقاً لجودة التحصيل والتعليم، وكفاءة -الخريج- المخرج التعليمى فى تخصصه.

وعليه فسيبقى الأثر السئ لهذا الكم الثقيل فى نفس الطالب يدفعه الى السؤال المتكرر عن الفائدة التى تعود عليه من دراسة بعض المواد الخارجة عن تخصصه، مع ملاحظة فتور الهمم، وقلة العزائم، وكثرة الشواغل، فلم يعد الطالب بنفس هِمَّة وعزيمة أجيال المتقدمين عليه ممن سبقوه، على أننى أؤكد: أن هذه المقررات مما يفيد فى بناء الطالب الفكرى والثقافى -مهما غفل عن إدراكها وألح فى السؤال عنها- ولكن لا مندوحة من التخفيف، ولا مفر منه، ليحصل العمق والتحصيل المتميز لمواد التخصص الذى اختاره الطالب لنفسه، وعزم على تحصيله والتخصص فيه.

وإليكم مثال توضيحى لجملة المقررات: لحصر أسماء المقررات الدراسية بالفرقة الثالثة كنموذج لبيان المواد المتخصصة والمواد الخارجة عن التخصص: تبلغ مواد الفرقة الثالثة(١٨) ثماني عشرة مادة هى: ١- القران الكريم، ٢- التوحيد، ٣- الفلسفة الإسلامية، ٤- الفرق الإسلامية، ٥- المنطق الحديث ومناهج البحث، ٦- الملل والنحل، ٧- الأخلاق الفلسفية، ٨- التيارات الفكرية المعاصرة، ٩- التصوف، ١٠-الفلسفة اليونانية، ١١- علم النفس، ١٢- الحديث الموضوعى، ١٣- مناهج المحدثين، ١٤- التفسير الموضوعى، ١٥-

مناهج المفسرين، ١٦ وسائل الدعوة ١٧- الخطابة، ١٨- القضايا الفقهية المعاصرة.

ولعلكم تلاحظون أن المواد السبع الأخيرة خارجة عن التخصص، والعجيب: أن كل مادة منها تمثل أربع ساعات فى الأسبوع -كما هى فى الليحة وخطة الدراسة- ما عدا القضايا الفقهية فقط فهى ساعتان. (الجملة ٢٦ ست وعشرون ساعة أسبوعيا خارجة عن التخصص) فأى مزاحمة تلك، وأي إثقال لكاهل الطالب هذا؟!

وتبعاً لذلك فالذى أراه واقترحه:

أن يتم تقليل عدد المقررات الى ما لا يزيد عن (١٢) اثنى عشر مقرراً بالقرآن الكريم، مع اللغة الأجنبية إن وجدت، بل يفضل الوقوف بها عند(١٠) عشر مواد إن أمكن ذلك.

أن لا تزيد ساعات المقررات التكميلية إن وجدت عن ساعتين فقط فى الأسبوع، وتكون درجتها دون درجة مواد التخصص كأن تكون نصف درجتها٥٠% منها.

وأن لا يزيد مجموع المواد التكميلية فى كل الأحوال عن ٢٠% من المجموع الكلى لمجموع الدرجات النهائية للعام الدراسى الجامعى كلياً، كأن يكون مجموع درجات مادتين مكملتين يساوى مجموع درجات مادة واحد، بحيث يخصص لكل فرع منها خمسون درجة مثلاً، ويكون الفرعان معاً فى ورقة امتحان واحدة بمائة درجة، بحيث تتمايز وتكون منزلتها دون أى مادة من مواد التخصص، مثل أن نقول مثلاً: تكون مادتى: (النحو والبلاغة) فى ورقة امتحان واحدة، ويكون لكل منهما خمسون درجة، فيكون المجموع: مائة درجة- ٥٠+٥٠ =١٠٠- ولا تزيد المكملات فى كل الأحوال عن أربعة فروع، بواقع ورقتين فقط

فى الامتحان النهائى، بما يعادل مأئتى درجة من الألف درجة فقط مثلاً، أى تكون المواد المكملة بنسبة ٢٠% فقط من المجموع الكلى.

التصور المقترح

والواجب الآن تقديم تصور للمواد المقترحة فى (قسم العقيدة والفلسفة) منذ الفرقة الأولى حتى الرابعة، مشيراً الى أن هذا تصور فردى قد تكتنفه بعض المئاخذ –وهذا شئ لا حرج فيه، بل يحمد لمن يبدى تلك الملاحظات؛ ليكتمل التصور ويتم تطوير البناء، وبالله تعالى التوفيق ومنه العون.

أولاً: المقررات المقترحة بقسم العقيدة والفلسفة فى مرحلة الإجازة العالية (الليسانس) بعد إتمام عملية التخصص الدقيق منذ الفرقة الأولى.

مسلسل	المواد المقترحة للفرقة الأولى(عقيدة)	المواد المقترحة للفرقة الثانية(عقيدة)
١	القران الكريم	القران الكريم
٢	العقيدة الإسلامية	العقيدة الإسلامية
٣	المنطق القديم	المنطق القديم
٤	التصوف	التصوف
٥	الملل والنحل	الملل والنحل
٦	علم الكلام وأصوله	علم الكلام وأصوله
٧	الفرق الاسلامية	الأخلاق الإسلامية
٨	النصوص الفلسفية القديمة	التيارات الفكرية القديمة
٩	اللغة العربية(نحو وبلاغة)	الفلسفة العامة
١٠	مصطلح حديث وتخريج	الفلسفة اليونانية
١١	مناهج البحث	اللغة العربية(نحو فقه اللغة)

مسلسل	المواد المقترحة للفرقة الثالثة (عقيدة)	المواد المقترحة للفرقة الرابعة (عقيدة)
١	القران الكريم	القران الكريم
٢	توحيد	توحيد
٣	فلسفة إسلامية	فلسفة إسلامية
٤	منطق حديث ومناهج بحث	فلسفة عصور وسطى
٥	ملل ونحل	ملل ونحل
٦	فلسفة الاخلاق	فلسفه حديثة
٧	تيارات فكرية معاصرة	تيارات فكرية معاصرة
٨	تصوف	تصوف
٩	أصول علم الكلام.	فرق الإسلامية
١٠	قاعة بحث فلسفى	قاعة البحث الكلامى
١١	فلسفة يونانية.	نصوص قرآنية وفلسفية
١٢	استشراق وتبشير(١)	علم النفس والاجتماع.

ثانياً: المقررات المقترحة مع القران الكريم بقسم علم الكلام والفرق الإسلامية بالدراسات العليا:

علم الكلام وأصوله ٢ – الفرق الاسلامية ٣ – مناهج المتكلمين ٤– المنطق ٥ – قاعة البحث وآدابه.

(١) على أن يسند تدريسها الى قسم العقيدة لا قسم الدعوة بل يمكن حذفها، واعتبار الاستشراق والتبشير من التيارات الفكرية الحديثة وهما كذلك بحق، وتدرسهما بعض الجامعات العامة دون النص على الاسم وهو أفضل بكثير.

** على أن تدرس نفس المواد فى السنة الأولى والثانية، وليتها تصبح سنة واحدة كالجامعات العامة.

ثالثاً: المقررات المقترحة مع القران الكريم بقسم الفلسفة الإسلامية بالدراسات العليا:

الفلسفة الاسلامية ٢ – التصوف والاخلاق الاسلامية ٣ – نصوص فلسفية ٤– المنطق ٥ – قاعة البحث.

على أن تدرس نفس المواد فى المرحلتين الأولى والثانية، مع القران الكريم، وأمّا اللغة الأجنبية فإننى إميل إلى حذفها أيضاً من الدراسات كما لم ادرجها فى مرحلة الليسانس كلياً؛ لأنه كلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر فقد أصبحت تحتوى على عدة أقسام للدراسات الإسلامية باللغات الأجنبية المتعددة، كقسم الدراسات الإسلامية باللغة الانجليزية، وباللغة الفرنسية، وباللغة الألمانية، وغيرها..، فلا حاجة لإثقال الطالب بدراسة لغة أجنبية لن تنهض همته لها.

والجدير بالذكر: أننى أؤكد على أنه عند معالجة مفردات المقررات الدراسية سنحتاج الأمر الى تشكيل لجان عليا متخصصة؛ للقيام بذلك فى المرحلتين الليسانس، والدراسات العليا، وهم المنوطون بالعمل على تطوير المقررات الدراسية، أما أنا فقد قدمت ما استطعت كما رأيت.

المُعَوِّقَات التى يمكن أن تعترض اقتراح التخصيص

قد توجد عدة معوقات وعِلَلٌ يستند إليها الناقد لتلك المحاولة، قد يكون المُعَوِّق الأول منها هو الإِلْفُ والعادة المستمرة منذ زمن بعيد لهذا القديم، مع نجاحه فى تحقيق أهدافه على مر العصور، ونهوضه بتخريج كوكبة من العلماء الأفذاذ، الذين أَثْرَوا الحياةَ العلمية، وهو عاملٌ مُهِمٌ فى نقد تلك المحاولة، فهذا من أهم ما يمكن الاستناد إليه فى الهجوم، ولست أنكر ذلك، ولكنى أشير الى تَغَيُّر

الظروف، وفُتُورِ الهِمَمِ، فحقاً لم يعد طالبُ اليوم كطالب الأمس، بل وكذلك الأستاذ أيضاً، فالتغير شمل الجميع، والشواغل عَمَّت الكل، والانتباهات أصبحت مُشَتّتَه تتنَازَعُها أمورٌ شتى، ولم تبقَ العناية مقتصرة على ميدان واحد، بل تجازبتها عدة ميادين زاحمتها بقوَّة.

المعوق الثانى: من الممكن إذا عرضنا هذا التقسيم والتخصيص الدقيق المقترَح، فمن العجب أننا قد نجد رافضين له فى شتى التخصصات المشار إليها سابقاً؛ استناداً الى أن تقليص المواد المنتشرة بين الدارسين فى الأقسام والشعب المختلفه، قد يترتب عليه بعض الأضرار المادية، وغيرها...، ولا شك فى اننا سنجد سيلاً من الأسباب والمعوقات الأخرى المُتَسَتِّرَة بالجانب العلمى والمعرفى، والاتهام بتجزئة العلوم العربية والإسلامية، وإحداث نوع من الخصومة بين العلوم، والاتهام بالتفكيكية، والتعَلُّل بأن دارس الأزهرى لابد أن يحيط بشتى العلوم المتعددة –وأكرر قولى: لم يعد ذلك ممكناً فى عصر يتسم بالتخصص الدقيق، والانفجار المعرفى الهائل– وغير ذلك من العلل، وقد يوجد غير هذا من المعوقات.

المحور الخامس

ضرورة تطوير العملية التعليمية

أتناول فى هذا المحور الرؤية المستقبلية الخاصة بالعمل على تطوير العملية التعليمية فى تدريس مواد العقيدة والفلسفة، وعلم الكلام خاصة، وإذا كانت العملية التعليمية تقوم على عدة ركائز أو أسس تتمثل فيما يلى:

- **الأساس الأول**: المقرر والكتاب الدراسي. وقد تناولنا أكثره بالتفصيل فيما مضى.
- **الأساس الثانى**: المتعلم أو الدارس.

• **الأساس الثالث**: المعلم أو المدرس.

وسأتناول طرح رؤيتى الخاصة فى تطوير كل أساس من تلك الأسس التى تعتبر نقطة الانطلاق لعملية التطوير:

_**الأساس الأول**: **تطوير المقرر والكتاب الدراسى**

أعنى بالمقرر الدراسى: مفردات المادة العلمية المقررة من موضوعات وفروع ومسائل، وتطويره من أهم الأسس فى تطوير العملية التعليمية، ويثمثل تطويره فى عدة إجراءات منها:

أولاَ: ضرورة اختيار موضوعات المقرر بما يؤكد الأصالة والمعاصرة معاً، بأن تحتفظ بالأصول التراثية الأصيلة مع مراعاة ما يتصل بالواقع المعاصر من شبهات وتحديات.

ثانياً: أن يكون الكتاب الذى يحوى تلك المادة العلمية المقررة ومعالجة الموضوعات بطريقة عصرية، وأن يصاغ الكتاب بأسلوب سهل ميسر، وبلغة تتناسب مع الواقع اللغوى. وأن تكون طريقة العرض منسقة متتابعة متدرجة، مع مراعاة حسن التقسيم وتتابعة. وتقوم الليحة الداخلية لكل قطاع وكلية وقسم علمى بتفصيل المقررات الدراسية، ومفرداتها، والنص على جزئياتها، والمراجع التى يمكن الاستعانة بها فى تدريس المواد المقررة، ومما يتصل بذلك توجه جامعة الأزهر الرائدة فى تدريس كتب التراث، وكتب حديثة تعتبر مراجع علمية فى مادتها.

أما عن تجربة جامعة الأزهر وكتب التراث: فقد كان لجامعة الأزهر تجربة رائدة متفرده تتناسب مع رسالتها المنوطة بها باعتبارها امتداد للأزهر الشريف الذى قاد ركب الحضارة، والهدف الرئسى للأزهر وجامعته هو العناية بالمحافظة على التراث الإسلامى والعربى، وتحقيقاً لهذا الهدف فقد تم اختيار كتب تراثية

ليقوم الأساتذة بتدريسها لطلابها المتخصصين فى دراسة علوم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وبعض المراجع الحديثة، وتلك ميزة اختصت بها جامعة الأزهر يطول المقام فى الحديث عن ثمارها وفوائدها.

وأقترح أن تشكل لجنة عليا للإشراف على الكتب المختارة ومراجعتها، ولها التدخل اليسير في تهذيبها إن اقتضى الأمر ذلك بما لا يخرجها عن أصالتها، ولها التعليق على ما يحتاج الى توضيح، ثم إقرارها قبل إرسالها الى الأقسام العلمية.

كما أقترح مراعاة عامل الوقت الكافى بمعنى مراعاة أن تنتهى اللجان العلمية من عملها فى الاختيار والتهذيب والتعليق على لكتب والمقررات قبل عام من إرسالها للأقسام العلمية، بمعنى أن تنتهى فى هذا العام من الكتب المقرر تدريسها فى العام المقبل، حيث من الملاحظ أن بعض الأساتذة المعلقين على الكتب يشيرون الى التاريخ الذى عهد إليهم فيه بالعمل والتقديم لهذا الكتاب أو التاريخ الذى تم عملهم فيه بما يشير الى ضيق الوقت وعدم كفاية المساحة الزمنية للعمل على خدمة هذا الكتاب كما ينبغى، وكأنه يعتذر لزميله الذى سيقوم بتدريس الكتاب للطلاب عند عدم وجود ما يؤمله مما ينشده من التحقيق والتدقيق والتوضيح والبيان، ومرد ذلك الى ضيق الوقت وعدم كفاية المساحة الزمنية للقيام بعمل ما يؤمله منه اخوانه فى نفس التخصص.

كما أقترح ألا يسند ذلك الى الأحاد منفردين، بل تشكل لجان علمية عليا تضم عدداً من الأساتذة وبعض المدرسين تحت اسم: لجان عليا لتطوير الكتاب الجامعى كأن تسمى مثلاً باسم: اللجنة العلمية لتطوير كتب العقيدة، ويتم انتخاب أعضائها، وتجديد بعضهم عند الحاجة، بحسب المعايير التى تقرها اللجنة العلمية، وأن تعمل تحت إشراف الأقسام العلمية بقطاعات كلية الدراسات العليا بالجامعة.

وأخيراً : اقترح إذا لم يكن الكتاب المقرر من كتب التراث، بل كان من الكتب الحديثة، فالواجب أن يكون هناك جزء يسير يُصَور من أحد كتب التراث على صورته الأصلية، يدرسه الطالب كدراسة نصِّيَّة يكون بواقع نسبة مئوية من المادة كعشرين أو عشرة فى المائة(٢٠ %) من النسبة المئوية للمادة، وأن يكون ذلك فى أكثر مواد التخصص، لكن المؤسف أن ضعف الطالب فى اللغة العربية يمثل عائقاً كبيراً وعقبة شديدة أمام عملية دراسة كتب التراث، لكن يجب أن لا يدفعنا ذلك الى حد اليأس، بل يقوم الأستاذ بمضاعفة الجهد.

الأساس الثانى: تهيئة المتعلم

مما لا شك فيه أن المقرر، والكتاب الدراسى يظل كلاهما بلا فائدة ما لم يوجد المُتلَقِى القابل لهما، وإلا ضاع ما بُذِل فيهما من الجهد، لأن الطالب هو المرآة التى تظهر لنا فيها ثمرة هذا المقرر الدراسى، وتعكس لنا مجهود المعلم، وكلاهما رهن باجتهاد الطالب ومثابرته؛ لذا كان لابد من الاهتمام بتهيئته أو تطويره.

من أهم المعوقات التى يجب العمل علي إزالتها لتأهيل الدارسين ما يلى:

- ضعف مستوي الطالب عامة، وفى اللغة العربية خاصة.
- تدنى المجموع الكلى المؤهل للإلتحاق ببعض الكليات النظرية بجامعة الأزهر.
- دخول الطالب الى قسم أو تخصص قد لا يحبة ولا يرغب فيه.

وهذه مشكلات قد يشترك فيها كل القطاعات النظرية، وليست خاصة بقسم العقيدة وحده، بل وقد يوجد هذا فى أكثر الجامعات، وسأحاول تسجيل مقترحاتى تجاه تلك المشكلات.

أولاً: مما لا شك فيه أن الطالب غالباً ما يهتم بمواد التخصص الذى اختاره، ثم ينظر الى المواد المُكَمِّلَة نظرةً مراخية فاترة اعتقاداً منه أنها لن تفيده فى التخصص، وقد يصرح بعض الطلاب بذلك حتى للإستاذ الذى يقوم بالتدريس له، وأرى أن أساس المشكلة يكمن فى معاناة الطلاب الملتحقين بالدراسة من ضعف المستوى فى اللغة العربية، قد يصل التدنى الى حد لا يُتَصَور، وسيكون ذلك بالتأكيد سبباً فى صعوبة تدريس كتب التراث، وعائقاً للتحصيل المرجو الوصول إليه عامة.

لذا أقترح مراعاة درجات اللغة العربية كحد أدنى للإلتحاق بالجامعة مع مراعاة أن كل ذلك مشروط لإعداد برامج خاصة لتحسين تدريس اللغة العربية فى المراحل قبل الجامعية.

وكذا لابد من تدريس بعض فروع اللغة العربية المتعلقة بتحسين فهم التراكيب العربية فى سنوات الجامعة، كالنحو والبلاغة، على أن يتم إعداد مقررات وبرامج خاصة بالطلاب غير المتخصصين فى دراسة اللغة العربية، بأن يكون المقرر يعمل على تثقيف الطالب بإدراك فهم التراكيب والعلاقات بينها بطريقة كلية موجزة، ولا يكون نفس المقرر من البرنامج الكلى لطلاب أقسام اللغة العربية – بعد اختصاره أو تعديله– لأن هذا المقرر يكون جزءاً يمثل نسبة مئوية (٢٥%) من برنامج كلى يتم تدريسه على أربعة أجزاء تبعاً لسنوات الدراسة بالجامعة، بل يجب إعداد برامج خاصة ومواد خاصة بالطلاب غير المتخصصين، وذلك يناط بالأقسام العلمية المتخصصة فى الدراسات اللغوية.

ثانياً: يمثل تدنى المجموع المشترط للإلتحاق ببعض الكليات عائقاً كبيراً تجاه ما نأمل الوصول إليه من التحصيل والاعداد العلمى للطالب كما نتمنى، وتلك مشكلة يصعب العمل على حلها؛ فقد تم منذ عدة سنوات إنشاء بعض المعاهد

العليا، ثم توقف الأمر، فهل الحل لتلك المشكلة أن يتم إعادة العمل بنظام المعاهد العليا مرة أخرى حتى نحصل على حد معقول من المستوى المنشود لمستوى الطالب الذي يعتبر مؤهلاً الإلتحاق بالجامعة!؟

ثالثاً: قد يكون من المشكلات التى تؤثر على تحصيل الطالب وتقدمه هو دخول الطالب فى قسم لا يريده، وأقترح أن يتم ترشيح الطالب ليدخل قسم العقيدة والفلسفة من أول يوم باختياره الخالص دون ترغيب أو ترهيب، أو لأنه انتهى به المطاف إليه، أو لأن مجموعه لا يؤهله لغير هذا القسم، وعليه فلابد من اشتراط نسبة لمجموع درجات التخصص، إن كان موجود ما يناظره فى المرحلة الثانوية. وبالجملة فانخفاض مستوى الطلاب أصبح أمراً شديداً وانخفاض المستوى مما عمت به البلوى لم تسلم جهة علمية، لكن يمكن القول بأن المتغيرات المختلفة قد أسهمت فى ذلك فالأحداث التى مرت بها مصر من الثورات ووباء كرونا قد ألقى بظلاله على مستوى الأداء والتقويم للطالب، فأصبح الدارس ينتقل للصفوف العليا بكفائة أقل ممن سبقه من الطلاب قبل تلك الأحداث، والأمر غدا صعباً جداً، فستحتاج عملية النهوض بالتعليم لجهود مضنية منها وضع خطط قريبة المدى، وأخرى بعيدة المدى للنهوض بمستوى الطالب فى مراحل التعليم المختلفة، بداية من المراحل الأولى وتلك مشكلة كبرى تحتاج الى عمل جاد وجهد مضاعف من المعنيين بالعملية التعليمية.

الأساس الثالث: **تطوير أداء المعلِّم**.

تقوم هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد بعمل دورات لأعضاء هيئة التدريس للعمل على الارتقاء بالوسائل العلمية التى تغينهم على نقل الخبرات العلمية، للنهوض بالعملية التعليمية، وأقترح ضرورة الاعتناء بالهيئة المعاونة معيد ومدرس مساعد باعتبارهم أساتذة الغد، وذلك بعقد دورات فى كيفية التعامل

مع التراث على أن يتم ذلك فى دورات مكثفة، كما أقترح أن يتم الاستعانة بهم بالمشاركة فى العملية التعليمية بحث تقوم الهيئة المعاونة بتدريس مقرر تحت اسم: أعمال السنة، بحيث يتم تقسيم الطلاب الى مجموعات صغيرة لا تتجاوز خمسين طالباً، ويقوم أفراد الهيئة المعاونة بالتدريس هذه المادة، على أن تخصص له درجة مستقلة تحت إشراف أساتذة القسم.

وهذا يفيد فى ربط الهيئة المعاونة بالتخصص بحيث لا يتم قطع الهيئة المعاونة عن التخصص، حيث إنه فى كل هذه الفترة الطويل غالباً ما يكون منعزلاً عن مفردات تخصصة، عاكفاً على ما يتصل منها بموضوع بحثة فقط، فى حين أن تعامله مع الطلاب سيفتح له أفاقاً جديدة، ويدفعه الى البحث فى موضوعات أخري يثيرها هو على الطلاب أو يثيرونها هم عليه، وفى هذا إثراء لمعلوماته بدلا من أن يظل نحو عشر سنين معزولاً متقوقعاً داخل بحثه دون تفاعل مع التخصص والدارسين بالقسم.

الى جانب أنه فى تعامله مع الطلاب سيكسر حاجز الخوف من التدريس، ويعتاد علية بدلا من أن يفاجأ به بعد فترة انقطاع طويلة، فهذا يعتبر فترة تدريب له على التدريس، وأيضاً سيلمس المشكلات التى يعانى منها الطلاب عن قرب، فقد يكون هو أقرب الى مشكلاتهم من غيره، فضلا عن كون ذلك عوناً للطلاب على التعرف على بعض مفردات التخصص مع الهيئة المعاونة وبطريقتهم البسيطة القريبة من الطلاب. وبالله تعالى التوفيق.

تعقيب: موقف الاسلام من التجديد

ترك أجدادنا لنا تراثا هائلاً، وبقدر ضخامة هذا التراث تقع علينا مسئولية أضخم فى استيعابه والحفاظ عليه، ومدى التصرف فى فهمه، والعمل على تطويعه؛ ليتناسب مع مستجدات العصر الذى نعيش فيه، وقد قال لنا النبى (ص):

"انتم أعلم بشئون دنياكم" ففتح لنا المجال واسعاً لندخل فى الاجتهاد؛ لنُكَيِّف ما هو كائن، وما ينبغى أن يكون وفق ما قد كان فى الماضى، ولكن من غير غلو ولا تفريط. لهذا التجديد شروط ومتطلبات

والتجديد فى الاسلام أمر مشروع بل هو مندوب إن لم يكن واجباً، والاسلام يأمر به ويرغب فيه ويثنى على أصحابه ويمدحهم ويجعلهم صفوة المجتمع الاسلامى، وقد أخبر النبي (ص) بكل هذه المعانى وغيرها فى قوله: "أن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها" فأخبر النبي (ص) بأنه سيكون مجددون من أمته، وهم الخاصة، ومهمتهم كمهمة الأنبياء، كما قال (ص): "علماء أمتى كأنبياء بنى اسرائيل"، وهم قلة من الناس وصفوتهم، فالتجديد سنة الله فى خلقه، ولكن ما هو التجديد؟ من هو المجدد وما شروطه؟ وما شروط التجديد؟ وما ضوابطه؟ وكيف نميز التجديد المحمود عن المرفوض؟ وما المراد بالتراث الذى سأجدده؟ ومن هم آبائى الذين أرث عنهم تراثهم؟ وهذا مهم جدا جدا!!

والخلاصة: أن الالفاظ المتداولة اليوم بيننا مثل: (الاجتهاد، التجديد، التنوير، الاصلاح، التحديث...) لا يمكن أن نعترض عليها فضلاً عن إنكارها، بل الواجب قبولُها بشرط (أن نضع لها ضوابط وشروطاً) حتى نستطيع أن نفرق بين الصحيح منها والفاسد أو القويم والمنحرف، فالكل يقول...، ويدعى أنه مجدد أو مصلح!! فأين الضابط؟! هذا ما لابد من الاجتهاد فى بيانه.

وأبسط ما يقال فى الضوابط وأهمها ما يلى:

١. أن يتم التفريق بين الثابت والمتغير، والأصول والفروع، فالأصول الثوابت لا اجتهاد فيها.

٢. أن يكون القائم بذلك أهلا للاجتهاد والتجديد، بأن يكون محيطاً بتراثه خبيراً به، غير منقطع عنه.
٣. أن لا يخالف الكلامُ أصلاً من أصول الدين، ولا يبتدع ما ليس من الدين.
٤. أن لا يكون ذلك التجديد فيما لا يقبل الاجتهاد كالثوابت، بل يقتصر على المتغيرات الاجتهادية.
٥. ألا يكون المجدد مُتّهَماً فكرياً أو عقدياً أو تابعاً لفرقة منحرفة أو أسير فكرٍ غير سوي، كنظرية التطور مثلاً.
٦. أن يكون المجدد معنيا بهموم أمته وأن تكون رغبته ناشئة من داخله، وليست استجابة لضغط خارجى.
٧. أن يتبع المجدد منهجاً صحيحاً، وأن يعتمد على المصادر الأصلية الصحيحة، وألَّا يتبع المجدد هوى نفسه. وغير ذلك من الضوابط والشروط التى يجب توفرها فى المجدد، والمسائل موضع التجديد...

والحمد لله على ما وفق وهدى وأعان وأولى اللهم زدنا ولا تنقصنا وأكرمنا ولا تهنا وأعزنا ولا تذلنا واسترنا ولا تفضحنا وآثرنا ولا تؤثر علينا وأعطنا ولا تحرمنا اللهمَّ آمين يارب العالمين.

الأستاذ الدكتور/ خلف عبد الحكيم خلف حسين الفِرْجَانِيّ
أستاذ العقيدة والفلسفة الإسلامية
بكلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة جامعة الأزهر